وزارة الثقافة
Ministère de la Culture

استراتيجية الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان

2031-2026

وزارة الثقافة
الجمهورية اللبنانية

شباط 2026

جدول المحتويات

- مقدمة
- قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية: السياق والإمكانات
- لقاء الثقافة والفنون في لبنان
- استراتيجية الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان - الملخص التنفيذي
- لمحة عن استراتيجية الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان من منظور قطاعي

1. التراث
2. الطباعة/النشر
3. المكتبات العامة
4. المتاحف
5. الفنون البصرية
6. الفنون الأدائية
7. الفنون السمعية البصرية
8. الموسيقى
9. التصميم

- تنفيذ الاستراتيجية وإنجازها

مقدمة

الحياة الثقافية والإبداعية في لبنان: قوة متجذّرة

لطالما كانت الحياة الثقافية والإبداعية في لبنان من أكثر نقاط القوة رسوخًا واستمرارية في البلاد.

وخلال عقود اتسمت بالتقلبات وانعدام الاستقرار، أسهم الفنانون والمبدعون، والمؤسسات الثقافية، في إرساء منظومة مزدهرة تواصل صياغة الهوية الجماعية للبنان وتعزيز مكانتها على الصعيد العالمي. وفي السنوات الأخيرة، أظهرت هذه المنظومة مرونة لافتة، فصمد النشاط الثقافي رغم الانهيار الاقتصادي، والضغوط التي تعرضت لها مؤسسات الدولة، وتدهور الخدمات العامة، ولم يتوقّف بفضل أفراد ومنظمات جعلوا من التكيّف والابتكار نهجاً لهم، وحافظوا على الالتزام بالإبداع الثقافي ونقله في ظل ظروف عصيبة جداً. ويعود ذلك لامتلاكهم خبرات كبيرة، وشبكات واسعة، ودراية متعمقة تشكل أساساً يجب الاستناد إليه للمضي قدماً. إلا أن المرونة والصمود وحدهما لا يضمنان الاستدامة أو تحقيق الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية الكاملة للقطاع، فلا بدّ من إعادة هيكلة المنظومة على نحو أكثر منهجية، ودعمها من خلال التنسيق بين مختلف الجهات المعنيّة، ووضع أُطرٍ مشتركة تتيح التعاون والاستثمار وتُسهم في تحقيق أثرٍ طويل الأمد.

تأتي الاستراتيجية الوطنية للصناعات الثقافية والإبداعية تأكيداً على التزامنا بأداء دورنا على نحو يتسم بالوضوح، والإرادة القوية، والشعور الراسخ بالمسؤولية، إذ تهدف إلى المساعدة في تهيئة الظروف التي تمكّن العاملين في القطاعات الثقافية والإبداعية من العمل في بيئة جذب أكثر تنظيماً، وإنصافاً، واستدامة، بما يسهم في تحفيز الابتكار، وتعزيز التنسيق، وتوجيه الاستثمارات، وتيسير سبل التعاون بين جميع الجهات الفاعلة. ومن خلال الاستثمارات المحلية والدولية، تهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز المنظومة الثقافية والإبداعية لتتمكّن من المساهمة بكامل طاقاتها في التعافي الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي، وتحسين مكانة وطننا في المنطقة والعالم.

غسان سلامة
وزير الثقافة اللبناني

السياق والإمكانات
قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية

فهم قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية وعناصره المختلفة

نُعرّف الصناعات الثقافية والإبداعية كقطاع يضمّ تسع قطاعات فرعيّة، وسلسلة قيمة متكاملة، وأنظمة تمكينية تشهد تحولًا نتيجة التقدم التكنولوجي، وزيادة الاستثمارات واستجابة لطلب توسيع نطاق مشاركة الجمهور

هيكل القطاع والتعريف به

- **التصميم** *يشمل المنتجات، والأزياء، والمجوهرات*
- **الفنون السمعيّة البصريّة**
- **التراث**
- **المكتبات العامة**
- **الطباعة/النشر**
- **المتاحف**
- **الموسيقى**
- **الفنون الأدائية**
- **الفنون البصرية**

سلسلة القيمة

الإبداع والإنتاج ← *العرض* ← *التوعية* ← *الاستهلاك*

الممكّنات

- التنظيم
- البنية التحتية
- رأس المال البشري
- التمويل
- التكنولوجيا

الاتجاهات العالمية في القطاع

01 **الإبداع والإنتاج المدعومان بالذكاء الاصطناعي**
تعيد أدوات الذكاء الاصطناعي تشكيل كيفية ابتكار المحتوى، وتكييفه مع السياق المحلّي، وتوسيع نطاقه عبر مختلف الصيغ والوسائط.

02 **المنصات الرقمية وتحقيق العائدات المالية من حقوق الملكية**
تهيمن منصات البث ووسائل التواصل الاجتماعي على عمليات التوزيع، ما يجعل إدارة حقوق الملكية أمراً بالغ الأهمية من الناحية الاقتصادية

03 **الاستثمارات الخاصة والهادفة إلى تحقيق الأثر في الصناعات الثقافية والإبداعية**
تستقطب القطاعات الإبداعية بشكل الرأس مال الاستثماري والتمويل المؤثر والمختلط

04 **الاستدامة والبنية التحتية الشاملة**
أصبحت المشاريع الثقافية ملزمة بالالتزام بالمعايير البيئية وتوسيع فرص وصول الجمهور إليها

الصناعات الثقافية والإبداعية وأهداف التنمية المستدامة

تسهم الصناعات الثقافية والإبداعية في توليد تريليونات الدولارات من القيمة الاقتصادية وتوفير ملايين الوظائف، من خلال تحويل أصولها إلى رأس مال منتج وقابل للنمو، ما يعزز الاعتراف بهذا القطاع كمحرك أساسي للتنمية المستدامة

الهدف 4
التعليم الجيد

الغاية 4.7

ضمان اكتساب جميع المتعلمين المعارف والمهارات الضرورية لتعزيز التنمية المستدامة

تعزز التعليم *بإرسائها للقيم المشتركة، والإلمام الثقافي، والمعرفة في سياق الأمور بما يدعم التنمية المستدامة*

الهدف 8
العمل اللائق ونمو الاقتصاد

الغاية 8.3

تعزيز توفير فرص العمل والنمو الاقتصادي الشامل من خلال تشجيع ريادة الأعمال والإبداع والابتكار

تسهم في توفير فرص العمل *بتمكينها للصناعات الإبداعية، وريادة الأعمال، والابتكار المتأصل في الهوية المحلية*

الهدف 8
العمل اللائق ونمو الاقتصاد

الغاية 8.9

وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة لتوفير فرص عمل وتعزيز الثقافة المحلية

تجذب السياحة المستدامة *التي توفر فرص العمل، وتعزّز التقاليد والمنتجات المحلية، وتحافظ عليها*

الهدف 11
مدن ومجتمعات محلية مستدامة

الغاية 11.4

تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي

تدعم بناء مجتمعات مستدامة *بصونها للتراث، وتعزيزها للهوية، وتقوية التلاحم الاجتماعي*

الهدف 12
الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

الغاية 12(ب)

تطوير أدوات لرصد تأثيرات التنمية المستدامة لقطاع السياحة بما يدعم توفير فرص العمل وتعزيز الثقافة المحلية

تشكل مفهوم الاستهلاك المسؤول *بدعمها لنماذج سياحية تحترم التراث، والثقافة، والتوظيف محلياً*

توفر الصناعات الثقافية والإبداعية مكاسب استراتيجية واقتصادية سريعة

أصبحت الصناعات الثقافية والإبداعية قطاعات اقتصادية استراتيجية، إذ تتيح الاستفادة من الأصول المتوفرة من خلال مبادرات تحقق عوائد اقتصادية واجتماعية ملموسة بسرعة عالية وتكلفة أقل من مرافق البنية التحتية التقليدية

الاستفادة من الأصول المتوفرة

الأصول التراثية والثقافية المتوفرة

عادةً ما تمتلك الدول أصولاً تراثية قائمة، وسرديات تاريخية، ومواهب، وطاقات إبداعية

التميز القائم على الاختلاف

تزدهر الأنشطة والصناعات الثقافية بفضل التفرد والأصالة، ما يمكّن الدول من المنافسة عالمياً من خلال تميزها وتمسكها بسماتها الثقافية الخاصة

منافع ملموسة غير اقتصادية

يسهم الاستثمار في الصناعات الثقافية والإبداعية في تعزيز التلاحم الاجتماعي، والهوية الوطنية، والقوة الناعمة، وجودة الحياة

عوائد اقتصادية برأس مال محدود

رأس مال محدود مقابل الأثر المحقق

الصناعات الثقافية والإبداعية لا تتطلب غالباً اتخاذ قرارات سياسية وتتميز بكفاءة عالية في استخدام رأس المال مقارنةً بالبنى التحتية للصناعة أو النقل

أثر سريع التحقيق

يمكن للإصلاحات التنظيمية وتحسين التنسيق في قطاع الصناعات الثقافية والابداعية إطلاق الأنشطة الاقتصادية في سرعة قصوى

أثر مباشر لا يتطلب اعتماد آليات معقدة

يمكن معالجة غالبية القيود التي تعوق الصناعات الثقافية والإبداعية من دون انتظار توقيع اتفاقيات تجارية أو تدخل جهات أجنبية

مضاعِفات عالية للنمو

مضاعِفات مرتفعة وانعكاسات واسعة

للصناعات الثقافية والإبداعية انعكاسات إيجابية واسعة على قطاعات السياحة، والضيافة، والتجديد الحضري، والخدمات، والصادرات

توليد فرص العمل في وظائف ملائمة للمستقبل

توفر الصناعات الإبداعية للشباب المتعلمين فرص عمل في المجالات الرقمية ومجالَي التصميم والإعلام، وهي وظائف يصعب أتمتتها مقارنة مع غيرها

قابلية للتصدير بتكاليف هامشية منخفضة

يمكن توزيع المنتجات الثقافية عالمياً فور إنتاجها بتكاليف هامشية تقترب من الصفر

المساهمة الاقتصادية للصناعات الثقافية والإبداعية عالمياً

تشكل الصناعات الثقافية والإبداعية أكثر من 3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتوفر الملايين من فرص العمل، بمستوى مماثل لقطاعات اقتصادية كبرى، وتُساهم بنسبة 2-6% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول التي تعتبرها قطاعات استراتيجية

قطاع بالغ الأهمية عالمياً

3.4 تريليونات دولار المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي/القيمة المضافة الإجمالية عالمياً

%3.4 المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي/القيمة المضافة الإجمالية عالمياً

%3.5 من فرص العمل المولّدة عالمياً

%4 من الناتج المحلي الإجمالي العالمي الذي يولّده قطاع الزراعة

%2.5 من الناتج المحلي الإجمالي العالمي الذي يولّده قطاع الاتصالات

بالتالي، يساهم قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية بمستويات مماثلة لهذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي العالمي

	القيود	الاستراتيجية	نسبة مساهمة الصناعات الثقافية والإبداعية في الناتج المحلي الإجمالي
إستونيا	• صِغر السوق، والآثار الموروثة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، ومحدودية الموارد المتوفرة	• الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وإصلاحات الملكية الفكرية، والحوكمة الإلكترونية	**~%3**
إيرلندا	• حصة دون المتوسط للقطاع، وتجزؤ الدعم، ومحدودية التنسيق	• إطلاق برامج منظمة ووضع خارطة طريق واضحة وزيادة التمويل	**~%4**
الإمارات العربية المتحدة	• البداية المتأخرة وعدم توفر قاعدة إبداعية تاريخية	• إنشاء المناطق الإعلامية والأحياء الثقافية ووضع سياسات تحفّز الاستثمار	**%4**
الولايات المتحدة/المملكة المتحدة	• نضج القطاعات الثقافية في الدول المنافسة وارتفاع التكاليف	• الاستثمارات طويلة الأمد في صناعات حقوق الملكية، والمواهب، والمكانة السوقية	**~%6-4**

المصادر: تقرير المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية والتنمية المستدامة (موندياكولت) الذي تنظمه منظمة اليونسكو، 29/09/2025، مدينة برشلونة، https://www.unesco.org/en/mondiacult/publications، وتقرير اليونسكو العالمي حول السياسات الثقافية، الثقافة: *أهداف التنمية المستدامة الناقصة، 2025*، إستونيا: نحو 3% من الناتج المحلي الإجمالي (القطاعات الإبداعية، 2015-2023، المعهد الإستوني للبحوث الاقتصادية/إستونيا الإبداعية)، (الصناعات الإبداعية، 2022-2023، وزارة الشؤون الرقمية والثقافة والإعلام والرياضة/مركز السياسات والأدلة الإبداعية في المملكة المتحدة)

مكانة لبنان التاريخية على المستوى العالمي

قبل الأزمة، كان قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان يحقق أداءً يضاهي الاقتصادات الرائدة، إذ ساهم بنسبة 5% في الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من غياب إطار حديث للسياسات

مساهمة الصناعات الثقافية والإبداعية في الناتج المحلي الإجمالي *(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)*

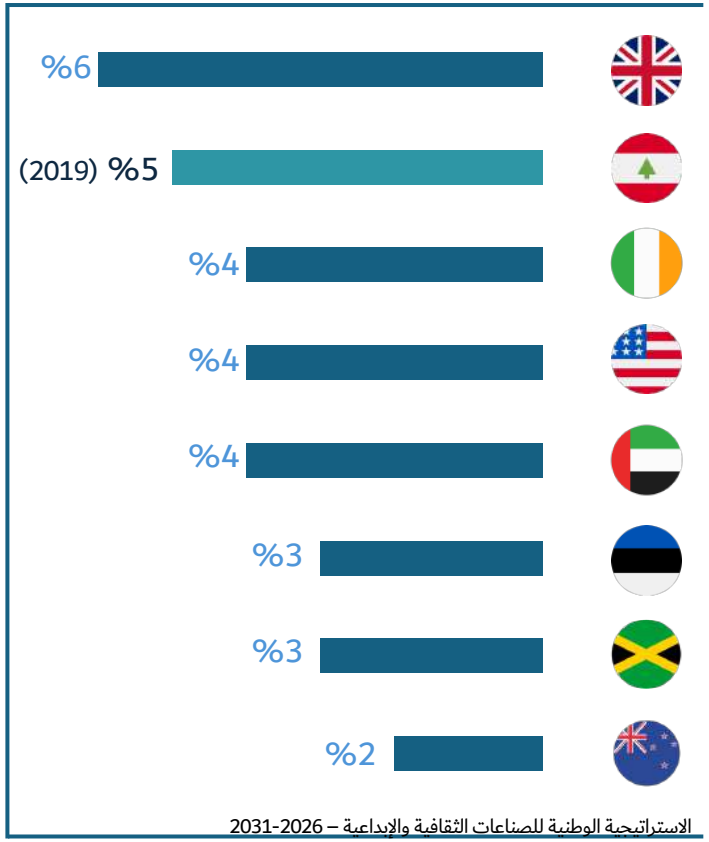

الاستراتيجية الوطنية للصناعات الثقافية والإبداعية – 2026-2031
وزارة الثقافة – الجمهورية اللبنانية

دلالات هذه الأرقام

- كان لبنان قبل الأزمة **بلداً رائداً عالمياً من حيث مساهمة قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية في الناتج المحلي الإجمالي**
- **تحقق** هذا **الأداء في ظل غياب أُطر حديثة للسياسات، والحوافز، والحوكمة المنسقة**
- **شمل** الأداء **منظومة الصناعات الثقافية والإبداعية بأكملها** وليس قطاعاً واحداً بارزاً فقط، على غرار الدول الأخرى ذات الأداء الاستراتيجي القوي

المعنى الضمني

- يشير الأداء السابق إلى قدرة القطاع على تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة إذا ما توفرت الظروف التمكينية الداعمة

"ما الذي مكّن قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان من الصمود؟ وما الذي يتطلبه لكي يزدهر مجدداً ويحقق كامل إمكاناته؟"

المصادر: مساهمة الصناعات الثقافية والإبداعية في الاقتصاد اللبناني، والملخص التنفيذي، ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، أكتوبر 2020
https://institutdesfinances.gov.lb/sites/default/files/2024-06/ICC-R%C3%A9sum%C3%A9-Ex%C3%A9cutif-Jul21-EN.pdf

أثر الأزمات المتلاحقة على القطاع

واجه قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان أزمات متعددة ومتلاحقة، فضلاً عن أضرار في البنية التحتية قُدِّرت بنحو 1.1 مليار دولار أمريكي. وعلى الرغم من أن القطاع أثبت قدرته على الصمود، لا يمكنه الاعتماد على ذلك فقط للتغلب على العوائق الهيكلية القائمة

الأحداث الرئيسية المؤثرة على قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان

2019 — بداية الأزمة الاقتصادية
- انخفاض قيمة العملة المحلية
- شلل المصارف

2020 — جائحة كوفيد-19
- إغلاق مواقع العروض
- انهيار السياحة
- إلغاء المهرجانات

2020 — انفجار مرفأ بيروت
- تدمير البنية التحتية الثقافية

2024-2023 — الصراعات الإقليمية
- اضطراب السياحة
- تأخر عمليات الإنتاج

الأثر على ممكّنات الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان بفعل الأزمات المتتالية

البنية التحتية

1.1 مليار دولار — قيمة إجمالي الأضرار

166 — مبنى تراثي تدمر بشدة

640+ — مبنى يضم وظائف ثقافية وإبداعية تأثر

المواهب

200 ألف — لبناني هاجروا بين عامَي 2019 و2024

30-40% — من المهنيين المبدعين انتقلوا إلى خارج البلاد

لم يتم بعد قياس الأثر الدقيق **للهياكل الضريبية غير التنافسية، والتشريعات القديمة، وغياب أدوات التمويل**

الاستراتيجية الوطنية للصناعات الثقافية والإبداعية – 2026-2031
وزارة الثقافة – الجمهورية اللبنانية

المصادر: تقرير معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي (2020)، ووثيقة تقييم المشاريع الصادرة عن البنك الدولي للإنشاء والتعمير لمشروع إعادة تأهيل المساكن المتضررة وتعافي الصناعات الإبداعية الثقافية في بيروت، والبنك الدولي، 22 فبراير 2022، الصفحة 9 من 66. التقرير الكامل

قاعدة تنافسية مستدامة

على الرغم من الأزمات المستمرة منذ سنوات، لا يزال لبنان يحتفظ بمزيج فريد من الاصول التراثية، والمواهب، والشبكات العالمية، ما يوفر الأسس اللازمة لتسريع مساهمة القطاع في التعافي

الأسس التي تحافظ على صمود وتنافسية قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان

ظل قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية صامداً على الرغم من هذه الصدمات المتلاحقة، إذ واصلت المؤسسات الثقافية إطلاق البرامج، ونجح الفنانون والمنتجون في التكيف مع الظروف الصعبة، واستمرت شبكات المغتربين والمتبرعين من القطاع الخاص في دعم المشاريع، واحتفظ لبنان بسمعته الثقافية وجاذبيته على أرض الوطن وخارجه.

تؤكد هذه **المرونة وجود طلب حقيقي وتوفر قاعدة صلبة من الأصول الثقافية** التي تشمل المواقع التراثية، والمواهب، والمغتربين، والاخصائيين، التي يمكن **للبنان الاستفادة منها الآن لتعزيز المساهمة الاقتصادية للقطاع.**

التراث

العديد من المواقع المدرجة على قوائم اليونسكو، والمدن التاريخية، والحرف اليدوية، والمهرجانات، والتقاليد الحية، والتي استمرت في جذب الجماهير والزائرين

المواهب

قوى عاملة إبداعية متعددة اللغات وعالية المهارات تكيّفت مع صيغ ومنصّات وتعاونات جديدة

المغتربون

شبكة واسعة النطاق من اللبنانيين المقيمين في الخارج الذين واصلوا دعم المشاريع وحافظوا على استدامة المهرجانات الثقافية والإبداعية وعززوا الطلب المتواصل على الثقافة اللبنانية

سمعة القطاع

سمعة إقليمية متجذّرة في مجالات الموسيقى، والنشر، والتصميم، والتي ضمنت استمرار انتشار المحتوى اللبناني والطلب عليه

حريّة التعبير

مساحة للتعبير والحوار والحرية الإبداعية أبقت الإبداع والأصوات النقدية والتجارب الثقافية حيّة رغم الأزمات

هذه المحفزات ستمكّن **لبنان** من تفعيل **قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية كأحد المكاسب السريعة الاستراتيجية والاقتصادية**

الاحتياجات الاقتصادية لتمكين تعافي لبنان

يعتمد تعافي لبنان على القطاعات التي تستحدث الوظائف، وتستقطب العملات الأجنبية، وتقدم مزايا تنافسية لا تستطيع الدول الأخرى تقليدها بسهولة. وهنا، يمتاز قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية اللبناني بقدرته الفريدة على تحقيق هذه الأهداف الثلاثة

التحول المنشود

رسم المسار الذي ينبغي أن تسلكه البلاد **لبناء الاقتصاد الذي يستحقه الشعب اللبناني**، بما يشمل:

- تحقيق **مكاسب على مستوى الإنتاجية**
- **التركيز على التصدير**
- **تنشيط الاستثمارات**

كيف يتحقق ذلك من الناحية العملية

من أجل بناء هذا المسار، يحتاج اقتصاد لبنان إلى **قطاعات ذات مضاعِف اقتصادي مرتفع** تتميز بثلاث خصائص رئيسية:

- استحداث **وظائف لائقة ومستدامة**
- استقطاب **العملات الأجنبية** من خلال الصادرات، والسياحة، والخدمات
- تقديم **مزايا مرتبطة برأس المال غير المادي** من الصعب تقليدها

دور قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية اللبناني

تُعد الصناعات الثقافية والإبداعية أحد القطاعات ذات المضاعِفات الاقتصادية المرتفعة التي يمكنها تحقيق هذه النتائج، وذلك بفضل قدرتها على:

- استحداث **وظائف لائقة وملائمة للمستقبل في جميع مراحل سلسلة القيمة**
- استقطاب **العملات الأجنبية من خلال تصدير المنتجات الإبداعية**
- ترسيخ مكانة **السياحة الثقافية ذات المردود المرتفع**
- بناء **أصول تجسّد القوة الناعمة وتمنح** البلاد **ميزة تنافسية** على الساحة العالمية
- تعميق **ثقة الجاليات والمستثمرين** لاستحداث مزايا يصعب على الدول الأخرى تقليدها
- تحفيز **الابتكار وإحداث آثار غير مباشرة تمتد إلى قطاعات إنتاجية أخرى**

الضرورة الاستراتيجية: تفعيل الفرصة

أثبت قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان مرونة استثنائية، إلا أن ذلك وحده لم يعد كافياً؛ فمن المهم ضمان أن يعمل هذا القطاع كمحرّك موثوق للتعافي الاقتصادي والنمو المستدام

المسار الأول: التقاعس

يفتح هذا المسار الباب أمام:

- استمرار هجرة العمال المبدعين وروّاد الأعمال
- إنتاج القصص والموسيقى والصور اللبنانية وتحقيق الدخل منها في دول أخرى
- هيمنة المراكز الإقليمية على السوق الثقافية العربية التي كان لبنان يتصدّرها سابقاً

المسار الثاني: العمل الاستراتيجي

يتطلب هذا المسار:

- **تحديث القوانين** وهياكل الحوكمة وآليات المعاملة الضريبية
- **الاستثمار بشكل مركّز** في البنية التحتية الثقافية والقدرات الرقمية
- **دعم استبقاء المواهب**، وإضفاء الطابع المهني على عملهم، وتعزيز نموهم
- **مواكبة الاتجاهات** العالمية

نتائج مسار العمل الاستراتيجي

- من أنشطة غير رسمية ← إلى صناعات إبداعية منظمة
- من العمل وفق منطق "مشروع بمشروع" ← إلى مشاريع ثقافية مستدامة
- من دعم مؤقت ← إلى سياسات ومؤسسات عامة تمكينية

*قررنا اتّباع **مسار العمل الاستراتيجي والتعامل مع الصناعات الثقافية والإبداعية بوصفها عنصراً أساسياً من محرك التعافي الاقتصادي في لبنان**، لا مجرد إضافة ثانوية*

*من دون تدخل مناسب، ستستمر هذه القيمة في التحقق بشكل غير متكافئ وغير منظم. ولهذا السبب، **عُقد لقاء الثقافة والفنون في لبنان***

لقاء الثقافة والفنون في لبنان

لقاء الثقافة والفنون: رؤية نابعة من أرض الواقع

استراتيجية واقعية وضعها أفراد عاملون في القطاع بهدف مواءمة التطلعات الجماعية مع القيود المؤسسية والمالية في لبنان

سبب اختيار هذا النهج

قدمت الدراسات السابقة معطيات أساسية قيّمة، لكن تغيّر الظروف استلزم إجراء إعادة تقييم استناداً إلى الواقع. وساعدت المدخلات المباشرة من الأفراد العاملين في القطاع والمؤسسات وأصحاب المصلحة في مختلف القطاعات الثقافية الفرعية على ضمان تحديد أولويات تعكس الاحتياجات والقدرات والقيود الحالية، واقتراح توجهات واقعية وقابلة للتنفيذ

أهمية وجود هيكل تنظيمي

على الرغم من أن القطاع أظهر مرونة استثنائية، إلا أن ذلك وحده لا يكفي لتجاوز العقبات الهيكلية المستمرة التي تشمل الحوكمة المجزأة، والأطر التنظيمية القديمة، والبنية التحتية المحدودة وغير المتكافئة، والتمويل غير المستقر، بالإضافة إلى التنسيق الضعيف بين جهات القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني

نتيجة اعتماد هذا النهج

إطار عام واضح يعزز التنسيق، ويوجّه الاستثمارات، ويدعم القطاع الثقافي ليتمكّن تدريجياً من المساهمة بكامل إمكاناته في التعافي الاقتصادي والتماسك الاجتماعي

توفّر هذه الاستراتيجية إطاراً عاماً واقعياً، فهي ليست مجرد وعود بتحقيق نتائج فورية

تقرّ الاستراتيجية بوجود قيود مالية، وغياب التكامل المؤسسي، والحاجة إلى تنفيذ مرحلي وانتقائي. ولا تتمثل الغاية منها في استبدال الطاقات الإبداعية القائمة، وإنما تنظيمها وتمكينها وتعظيم أثرها، بما يتيح للثقافة أن تؤدي دورها كقطاع منتج، إلى جانب السياحة، والصناعة، والخدمات الرقمية

أهداف اللقاء الوطني

يهدف اللقاء إلى تحويل واقع القطاع إلى أولويات استراتيجية وسياسات عامة قابلة للتنفيذ، من خلال الحوار المنظم وجمع الأدلة

1. تحديث قاعدة الأدلة الخاصة بالقطاع الثقافي

إعادة تقييم البيانات المتوفرة والدراسات السابقة في ظل **الأزمات الأخيرة** بما يعكس **الوقائع** والقدرات والخسائر الحالية، بدلاً من الافتراضات التي كانت سائدة قبل الأزمة

2. رصد الواقع الميداني في مختلف القطاعات

توثيق التحديات والفرص والممارسات القائمة **مباشرةً من العاملين في القطاع والمؤسسات والجهات الفاعلة** في قطاعات التراث، والفنون البصرية، والفنون الأدائية، والموسيقى، والسينما، والنشر ، والمتاحف، والمكتبات العامة والتصميم

3. تحديد الأولويات المشتركة والعوائق الرئيسية

تجاوز المقاربات القطاعية لإبراز القضايا المتعلقة بالحوكمة والتنظيم والتمويل والمواهب والبنية التحتية والوصول

4. اختبار الجدوى وتوضيح دور الوزارة

تحويل التوصيات العامة إلى أولويات محددة تراعي الموارد المتاحة، مع التمييز بين المهام التي يمكن للوزارة قيادتها أو تمكينها وتلك التي لا تستطيع تنفيذها مباشرةً

5. التوافق على استراتيجية مرحلية

ضمان تسلسل واقعي للتنفيذ، وتجنّب الإفراط في الالتزامات، ومواءمة الإجراءات مع القيود المالية والمؤسسية، من خلال التنسيق بين جهات القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية

6. وضع الأُسس لسياسة ثقافية وطنية

إرساء رؤية مشتركة تدعم بناء الثقة المؤسسية، والحصول على مصادقة الحكومة، ومواءمة الجهات المانحة، وتنمية القطاع على المدى الطويل

عملية تشاورية منظمة

اتّبعنا عملية تشاورية للاستماع إلى مدخلات الأطراف الفاعلة في المنظومة الثقافية وتحليلها واختبارها وتوحيدها

الإعداد	تنظيم جلسات نقاش	إطلاق استبيانات	عقد ورش عمل	تحليل البيانات	صياغة الاستراتيجية	التنفيذ
• تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين في قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية، وإنشاء قاعدة بيانات تشمل جميع الجهات المعنيّة • جمع وتحليل البيانات المتوفرة المتعلقة بالصناعات الثقافية والإبداعية من تقارير ودراسات سابقة	• عقد جلسات نقاش مع كل فئة من أصحاب المصلحة للوقوف على التحديات الرئيسية • إعداد تقرير أولي يتضمن خلاصات جلسات النقاش والخطوات التالية	• إرسال استبيانات إلى جميع أصحاب المصلحة في القطاع، وتلقّي أكثر من 250 إجابة، بهدف الحصول على كامل المدخلات • جمع الإجابات عن أسئلة الاستبيان وإضافتها إلى التقرير الأولي	• عقد ورش عمل قطاعية مع أصحاب المصلحة لمراجعة المحاور الرئيسية التي تم تحديدها في الجلسات السابقة • إدراج خلاصات ورش العمل في التقارير الأولية	• تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، فضلاً عن أصحاب المصلحة الرئيسيين في كل قطاع • تحليل التقارير القطاعية، والمقارنات المرجعية العالمية، والأنظمة المحلية • إعداد خريطة مفصّلة لكل قطاع	• تحليل البيانات مقارنةً بالسياسات العامة، وإجراء التعديلات بحسب الاحتياجات المحددة على مستوى القطاع • تحديد الأُطر الزمنية التقديرية لتلبية الاحتياجات الخاصة بالقطاع	• تشكيل لجان عمل لبدء التنفيذ، وبناء الشراكات، وتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص • تحديد الإطار الزمني للنتائج المتوقعة بعد بدء التنفيذ

الاستماع إلى مدخلات الأطراف الفاعلة في القطاع

تلقّينا مدخلات شاملة بفضل المشاركة الواسعة للأطراف الفاعلة في القطاع الثقافي من مختلف مناطق لبنان

القطاعات التي تم التشاور معها

- التصميم
  يشمل المنتجات، والأزياء، والمجوهرات
- الفنون السمعية البصرية
- التراث
- المكتبات العامة
- الطباعة/النشر
- المتاحف
- الموسيقى
- الفنون الأدائية
- الفنون البصرية

لمحة عن ورش العمل

- **أكثر من 20 ورشة عمل على مستوى 9 قطاعات مختلفة**

تم تنظيمها في المكتبة الوطنية (الصنائع)، مما يعزز مكانتها بوصفها مساحة عامة مركزية للحوار حول السياسات الثقافية

- **31 جلسة نقاش رسمية**
- **أكثر من 40 مقابلة مع الخبراء**

شملت مختلف فئات أصحاب المصلحة، مثل الأكاديميين، والفنانين، والمنتجين، ومنسّقي المعارض، وعلماء الآثار، والخبراء القانونيين أو الاقتصاديين، وغيرهم

- **أكثر من 15 زيارة ميدانية**

في مختلف أنحاء لبنان، مثلاً: المكتبات العامة، والمواقع الأثرية، والمسارح، ودور السينما، والمساحات الثقافية، والمتاحف، وغيرها

إحصاءات المشاركة

نسبة مشاركة بلغت 85% في ورش العمل الوطنية

نحو 500 مهني مشارك

يمثّلون عناصر مهنية أو مؤسسية محددة، مثل المتاحف، والمعارض، والمنظمات غير الحكومية، والفنانين، والجامعات، ووسائل الإعلام الفنية والثقافية *(مثلاً: شارك نحو 60 مهنياً في كل من قطاعَي الفنون البصرية والتراث)*

نسبة إجابة على الاستبيانات بلغت 70%

(مثلاً: قطاع التراث: أكثر من 58 من أصل 77 إجابة، بنسبة مشاركة بلغت 75%؛ قطاع الفنون البصرية: أكثر من 60 من أصل 75 إجابة، بنسبة مشاركة بلغت 80%)

المقارنات المرجعية الدولية والريادة الفكرية

التعلم من الممارسات العالمية لتعزيز الخيارات الوطنية وتكييفها مع الواقع المؤسسي والاقتصادي والثقافي في لبنان

المواد البحثية والمؤسسية

أكثر من 10 دراسات وأوراق سياسية

- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي - الأثر الاقتصادي للثقافة (2019)
- تقرير السياسة الثقافية للصناعات الثقافية والإبداعية (2021)
- ورقة سياسات الصناعات الثقافية والإبداعية الصادرة عن المركز اللبناني للدراسات (2024)
- الدراسات المكلّفة وزارة الثقافة بإجرائها

أكثر من 30 وثيقة رسمية

- القوانين والمراسيم
- الاستراتيجيات الوطنية
- الخطوط الأساسية القطاعية وقوائم الجرد
- قواعد البيانات (مثلاً: المواقع التراثية)

المقارنات المرجعية الدولية

أكثر من 10 دول خضعت للمقارنة المرجعية

التنفيذ على ثلاث مراحل

نهج مرحلي وانتقائي مصمم بناءً على جدوى التنفيذ والتسلسل وليس على الأهمية الاستراتيجية النسبية للمبادرات، مع مراعاة القيود القانونية، والمالية، والمؤسسية القائمة

المرحلة (أ)

إجراءات تمكينية وجاهزة للإطلاق

- أهمية استراتيجية مرتفعة
- قابلة للتنفيذ ضمن الإطار المؤسسي والقانوني الحالي
- دور قيادي أو تنسيقي واضح للوزارة
- نتائج ملموسة وتأثيرات إيجابية تمتد لقطاعات أخرى

مجالات التركيز: *الظروف التمكينية والزخم الأولي*

المرحلة (ب)

الإجراءات المشروطة والتحضيرية

- ذات صلة وثيقة بتطوير القطاع
- تعتمد على الإصلاح القانوني، أو الهيكل المؤسسي، أو التمويل الخارجي
- مسارات واضحة تم تحديدها، وهي خاضعة للتسلسل

مجالات التركيز: *الهيكلة، والتوسع، والترسيخ المؤسسي*

المرحلة (ج)

مجالات التحول على المدى الطويل

- مهمة لتطور القطاع على المدى الطويل
- تخضع حالياً لقيود الموارد، أو القدرات، أو السياق العام، ما يتطلب تخطيطاً على المدى الطويل
- تتم مراقبتها ضمن المدى الزمني للاستراتيجية

مجالات التركيز: *ترسيخ المكانة والاندماج الدولي على المدى الطويل*

تم تحديد المبادرات ومناقشتها مع أصحاب المصلحة بناءً على أهميتها الاستراتيجية، في حين سيتم تحديد توزيعها على المراحل المختلفة بناءً على جدوى التنفيذ، والتسلسل الزمني، والارتباطات البينية

وزارة الثقافة
Ministère de la Culture

الملخص التنفيذي للاستراتيجية الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان

لمحة عامة

بيان الرؤية

ترسّخ استراتيجيتنا الوطنية للصناعات الثقافية والإبداعية مكانة القطاع باعتباره ممكّناً رئيسياً للتعافي الاقتصادي، والتلاحم الاجتماعي، وإعادة الثقة الوطنية

ثقافة حيّة تنطلق من تراث لبنان، يبتكرها الناس، تحمي الذاكرة، وتوحّد المجتمع عبر الإبداع والمشاركة، كرافعة للتعافي الاقتصادي

A living cultural ecosystem rooted in Lebanon’s heritage, shaped by its people, protecting memory, uniting society through creativity and participation, and serving as a driver of economic recovery.

التطلعات وركائز التدخلات

سننتقل من وضع الخطط إلى التنفيذ، لنحقق تطلعاتنا من خلال ركائز متناسقة وواضحة للتدخلات

التطلعات

01
الثقافة حاضنة للذاكرة والتراث الوطنيّين

الحفاظ على التراث الثقافي والمعرفي للبنان، وتوثيقه، ونقله عبر الأجيال، من خلال إدارة متماسكة، والتعليم، وحماية ترتكز على الوعي بالمخاطر

02
الثقافة ركيزة للتلاحم الوطني والفخر المشترك بالهوية

ضمان الوصول العادل للمشاركة الثقافية في جميع المناطق، وتعزيز الحوار وقيم الانتماء، وتجسيد تنوع لبنان ضمن سردية وطنية مشتركة

03
الثقافة محرك للنمو الاقتصادي

هيكلة الصناعات الثقافية والإبداعية لتوفير فرص عمل مستدامة، وجذب الاستثمارات، والمساهمة في التنمية الاقتصادية على المستويَين الوطني والمحلي

ركائز التدخلات

- حوكمة القطاع
- تبسيط اللوائح التنظيمية
- وصول الجمهور
- المواهب والقوى العاملة
- الاستدامة المالية
- تفعيل دور المغتربين
- الدبلوماسية الثقافية

التحديات المرصودة على الأرض

يواجه القطاع في الوقت الراهن عدة مشكلات منهجية تطال غالبية ممكّناته الرئيسية

التقنية

- محدودية استخدام الحلول الرقمية والذكاء الاصطناعي في القطاع الثقافي
- تجزؤ الأرشيفات وتفاوت مستويات الحفظ

اللوائح التنظيمية

- غياب رؤية شاملة وسياسات ثقافية عامة متناسقة
- تشتت الأدوار بين الوزارات والمؤسسات المعنية
- إطار قانوني مُتقادِم (بالنسبة لحماية التراث، والوضع المهني، والملكية الفكرية، ومكافحة السرقة والنهب، وغيرها)
- الرقابة السياسية والدينية
- عدم ملاءمة النظام الضريبي لظروف القطاع الثقافي
- ثقل الأعباء الإدارية والإجراءات البيروقراطية

التمويل

- نقص مزمن في التمويل يقابله استثمار حكومي محدود للغاية
- غياب تنويع مصادر التمويل وضعف المرونة المالية
- محدودية الشراكة بين القطاعَين العام والخاص
- غياب آليات الحوافز والمِنح المشتركة على مستوى القطاع
- محدودية الدعم الحكومي المخصص لإتاحة الحصول على التمويل الدولي
- محدودية الحوافز المخصصة لتعزيز مشاركة المغتربين

رأس المال البشري

- هجرة الأدمغة في صفوف الفنانين، والمنتجين، والمهنيين، والمعلمين، وخصوصاً الشباب منهم
- عدم توفر مسارات مهنية، وعدم وجود إطار قانوني يعترف بالوضع المهني لمواهب القطاع
- ضعف تمويل البرامج الأكاديمية وعدم مواكبتها لتحديات العصر
- محدودية الوصول إلى الحماية الاجتماعية لبعض الفئات

البنية التحتية

- تدهور حالة البنية التحتية نتيجة نقص التمويل (المكتبات البلدية، والمسارح، والمتاحف، والمواقع التراثية، ومواقع العروض، وغيرها)
- فرص لتطوير المساحات الثقافية (المسارح، والمعارض، ودور السينما، والأنشطة الموسيقية، والمنظمات الثقافية غير الحكومية، وغيرها)
- التفاوت بين المناطق ومحدودية النفاذ إلى الموارد التراثية والمساحات الثقافية، ما يقيّد المشاركة المجتمعية

1) في جوانب مختلفة، تشمل الصفة المهنية للفنان، وحقوق النشر، والتراث الثقافي، وقوانين الرقابة، وغيرها

الركائز الرئيسية للتدخلات

تم تحديد الركائز الرئيسية للتدخلات الهادفة إلى تنمية القطاع، ومن أهمها التنسيق، والتنظيم، وتعزيز المواهب، والتمويل، وتفعيل دور المغتربين

حوكمة القطاع	**تعزيز التنسيق** عبر تطوير **بنية تحتية وطنية مشتركة، وأنظمة للبيانات، وأرشيفات ومعايير** تدعم جهود الحفظ والبحث، إلى جانب رفع مستوى **التعاون** بين المؤسسات العامة والمجتمع المدني والأطراف الفاعلة في المنظومة الثقافية **لتمكين اتخاذ قرارات مدروسة في مختلف القطاعات**	01
تبسيط اللوائح التنظيمية	**تقليص الأعباء الإدارية والإجرائية** عبر تبسيط أنظمة التصاريح، والضرائب، والجمارك، والمبادئ التوجيهية، وتحديث القوانين واللوائح الثقافية، وتعديلها بما يتوافق مع معايير العصر ومتطلباته	02
وصول الجمهور	**توسيع نطاق الوصول** إلى الثقافة ليشمل جميع المناطق خارج **بيروت**، من خلال إطلاق برامج وطنية دامجة، وإنشاء دوائر ثقافية في مختلف المناطق، **وإحياء المواقع التراثية والثقافية**، واعتماد نماذج مشاركة شاملة تعزز التفاعل الثقافي في جميع أنحاء البلاد	03
المواهب والقوى العاملة	**إضفاء الطابع المهني** على القوى العاملة الثقافية من خلال تعزيز مسارات تنمية المواهب، وتوفير مسارات مهنية واضحة، وترسيخ معايير الممارسة العادلة، وضمان التمثيل المهني للقطاع، وتعزيز الحماية الاجتماعية والقانونية	04
الاستدامة المالية	**دعم جهود توفير التمويل** عبر توسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص (الامتيازات، والشراكات بين القطاعَين العام والخاص، وعقود التأجير، وترخيص الملكية الفكرية)، **والتشجيع على تحقيق الاستدامة المالية** من خلال تحسين نماذج الأعمال، والعمليات، والأُطر القانونية، والتمويل	05
تفعيل دور المغتربين	**تعظيم دور شبكات المغتربين** في رفع مستوى الشهرة الدولية للإنتاج الثقافي اللبناني، وتسهيل تداوله عبر الحدود، وتمكين نقل المهارات والمعارف، وتوسيع آفاق التصدير	06
الدبلوماسية الثقافية	**الارتقاء بالدبلوماسية الثقافية** من خلال تسخير الثقافة للمشاركة الدولية، وتعزيز القوة الناعمة، وبناء شراكات عالمية مستدامة	07

لمحة عن محاور المبادرات حسب القطاع (1/2)

تم تحديد محاور المبادرات لمختلف القطاعات الثقافية الفرعية، وقد سبق أن تم إطلاق بعض منها

التصميم	تيسير **التنظيم الرسمي لتمثيل الصناعات الثقافية بمختلف فئاتها الفرعية (مثلاً: المنتجات، والأزياء، والمجوهرات)** بما يسهم في تعزيز صفتها القانونية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتمكين الاعتراف الرسمي والتقدم بالطلبات
التراث	صياغة **قانون جديد للتراث**، وإنشاء **مناطق خاصة لحماية التراث**، وتعزيز جهود صون التراث المادي وغير المادي المدرج على لوائح اليونسكو، ودمج التراث في سياسات إعادة الإعمار، **وتحديد نماذج تشغيلية مستدامة للمواقع الأثرية**
المكتبات العامة	إعادة تأهيل وتمويل **ورفع شبكة المكتبات العامة إلى مستوى المعايير المطلوبة في جميع أنحاء البلاد**، بالتزامن مع إعادة إحياء المكتبة الوطنية ومجموعاتها وتفعيلها
الطباعة/النشر	توقيع مذكرة تفاهم بين الناشرين **لإعادة إطلاق وتدويل معرض كتاب موحد (Salon du Livre)**، وتحديث قواعد بيانات الرقم الدولي المعياري للكتاب والإيداع القانوني بما يتوافق مع المعايير الدولية، إضافة إلى تعزيز حماية الملكية الفكرية وتشجيع تبادل المعلومات عبر الإنترنت
المتاحف	**إعادة إرساء وتفعيل الهيئة العامة للمتاحف** بوصفها جهة مختصة بدعم جهود جمع الموارد المالية، ووضع الأُطر التنظيمية، وتعزيز التنسيق القطاعي

لمحة عن محاور المبادرات حسب القطاع (2/2)

تم تحديد محاور المبادرات لمختلف القطاعات الثقافية الفرعية، وقد سبق أن تم إطلاق بعض منها

الموسيقى	تعزيز **إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وتحسين تحصيل الإتاوات المرتبطة بها**، ومراجعة شهادات المعاهد الموسيقية واعتمادها، وإعادة إحياء مهرجان عيد الموسيقى على المستوى الوطني لدعم المواهب الناشئة
الفنون الأدائية	**توحيد الجهات الرسمية الممثِلة للقطاع، وتشجيع وتحديث المواد التعليمية المتوفرة لتعزيز وصول الجمهور إلى الأعمال الثقافية والإبداعية ومعالجة النقص الحالي في المهنيين الفنيين**، ومراجعة **قوانين الرقابة** لدعم الإبداع وحرية التعبير، **والسعي إلى إلغاء الضرائب عن العروض الأدائية غير الربحية** من أجل دعم الإنتاج الفني وإتاحته للجمهور
الفنون البصرية	**تعزيز الالتزامات الدولية في مجال التنوع الثقافي**، وتسهيل الإجراءات اللوجستية والجمركية، وتعديل إطار الملكية الفكرية، والاعتراف الرسمي بمهنة الفنانين والعاملين المستقلين في المجال الثقافي، وإتاحة المساحات الشاغرة للمؤسسات الثقافية، **والتشجيع على تقديم برامج إقامة للفنانين** بالتعاون مع القطاع الخاص
الفنون السمعية البصرية	**إعادة افتتاح مكتبة السينما الوطنية (سينماتيك) ورقمنة وتحديث أرشيفاتها**، وتأسيس **صندوق دعم عيني يساند الإنتاج السينمائي اللبناني**، والترويج لعمليات التعاون الدولية، وتأسيس **جهة مركزية** لتنسيق وتبسيط مسارات الإنتاج
المبادرات الشاملة للقطاعات	**إطلاق برنامج حاضنة ثقافية** بالتعاون مع شركاء مختارين لمساعدة المؤسسات على تحسين عملياتها وأوضاعها المالية **إعادة تقييم** أُطر الحوكمة والإجراءات **وتعديلها** بما يعكس **تمثيلاً وطنياً منسقاً** في المحافل الدولية تعزيز الوصول إلى الثقافة على المستوى الوطني من خلال إطلاق **تقويم ثقافي** يوفر فعاليات عامة منتظمة ومجانية (مثلاً: "ليلة المتاحف" وغيرها) إنشاء ومراقبة **مؤشر للصناعات الثقافية والإبداعية** في لبنان، من أجل دعم تنمية القطاع وتحفيزه

تحويل النشاط الثقافي والإبداعي إلى قيمة اجتماعية واقتصادية منظمة

يمكن تحويل الصمود الإبداعي غير الرسمي إلى قيمة منظمة ومنتجة وجاهزة للتصدير، وتدعيمه بمؤشر وطني للصناعات الثقافية والإبداعية، لتسليط الضوء على مساهمة القطاع في التعافي الاقتصادي للبلاد

مثال

أمثلة توضيحية على الجوانب التي يمكن تتبّعها

التوظيف والنشاط الاقتصادي
- عدد فرص العمل المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن الصناعات الثقافية والإبداعية
- النمو في أعداد المؤسسات الثقافية والمهنيين المبدعين المسجلين
- تنويع الإيرادات وتحقيق الاستدامة المالية في المؤسسات الثقافية والإبداعية

الآثار غير المباشرة في القطاعات الأخرى
- الفعاليات الثقافية المدرجة في التقويمات السياحية الوطنية والمناطقية
- حضور الزائرين المرتبط بالبرامج الثقافية والمواقع التراثية
- الزيادة في استخدام المواقع الثقافية والمساحات العامة على مستوى المدن والمناطق

الاستثمار وتنشيط السوق
- مشاركة القطاع الخاص في المشاريع الثقافية (الشراكات بين القطاعَين العام والخاص، والامتيازات، والتأجير)
- قيمة صفقات الرعاية ومساهمات التمويل المشترك المبرمة

الأثر على المدن والمناطق
- تنفيذ المبادرات الثقافية خارج بيروت
- إعادة إحياء المواقع التراثية، والمكتبات، والمتاحف، والمواقع الثقافية المحلية
- إقامة شراكات مع البلديات والجهات المحلية

ما أهمية المؤشر اللبناني للصناعات الثقافية والإبداعية؟

سيساهم المؤشر في نقل السياسات الثقافية من الأدلة السردية غير المؤكدة إلى بيانات دقيقة يمكن الاستناد إليها في اتخاذ القرارات، من أجل:

- **توجيه الأولويات**: تحديد القطاعات الفرعية، والمناطق، والأدوات التي تحقق الأثر الأكبر مقارنةً بالتكلفة
- **تعزيز المصداقية**: توفير قاعدة شفافة وقابلة للمقارنة يمكن لجميع أصحاب المصلحة، والجهات المانحة، والمستثمرين الاستفادة منها
- **تتبّع التقدم بمرور الوقت**: تقييم الأهداف والتقدم، وتعديلها عند الحاجة

وزارة الثقافة
Ministère de la Culture

لمحة من منظور قطاعي

استعراض استراتيجية الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان من منظور قطاعي

التراث

التراث

أبرز التحديات المرصودة

01

إطار حماية مُتقادِم وغير مكتمل

لا تزال قوانين وإجراءات حماية التراث **غير مكتملة**، وخاصة في المناطق الحضرية والمعالم الطبيعية وترا ث الحداثة والتراث غير المادي، كما أن **إدماج التراث** في قرارات التخطيط والتنظيم الحضري وآليات الترخيص **لم يتم بعد بشكل منهجي**

02

حَوكَمة مجزأة وتنسيق محدود

تتوزع مسؤوليات حماية التراث بين **عدة هيئات وطنية**، والبلديات، وجهات فاعلة أخرى، ما يجعل آليات التنسيق، والاستجابة للطوارئ، واتخاذ القرارات المشتركة أكثر **تعقيداً**

03

ضعف في حماية الأصول وصونها

تواجه الأصول التراثية الوطنية المادية وغير المادية **قصوراً في آليات حمايتها وصونها**، ما يفضي إلى تدهور حالتها أو اندثارها

04

محدودية الاستفادة الاقتصادية من الأصول التراثية وعدم دمجها في السوق

غالباً ما **يُنظر** إلى المواقع التراثية **على أنها التزامات محمية، لا أصولاً اقتصادية منتجة** (وذلك نتيجة القصور في تطوير خدمات الزائرين، ونماذج إعادة توظيف الأصول وفق الاحتياجات، والمنتجات المرتبطة بالتراث، والتجارب التي تدر الدخل)

05

محدودية المشاركة المجتمعية والسرديات التراثية الشاملة

تظل إمكانية الوصول إلى التراث **متركزة حول سرديات نخبوية أو مركزية**، في ظل **محدودية إشراك المجتمعات المحلية، والشباب، والأشخاص المعوّقين، والمناطق الأقل تمثيلاً** في عمليات الحفظ، والسرد الثقافي، وتحقيق القيمة

06

فجوات في المهارات وتراجع الخبرات التقليدية

يعتمد تدريب المهنيين والحرفيين في قطاع التراث إلى حد كبير على **الطابع النظري**، في ظل نقص التدريب العملي **وغياب مسارات مهنية واضحة ومنظمة**

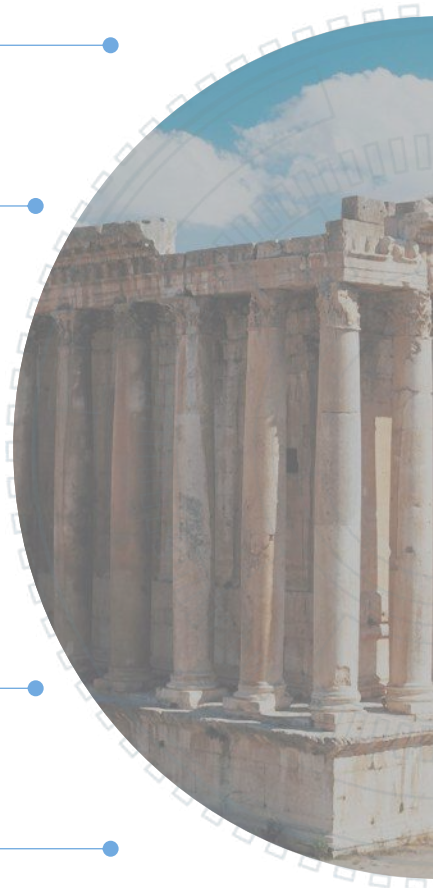

الاستراتيجية الوطنية للصناعات الثقافية والإبداعية – 2026-2031
وزارة الثقافة – الجمهورية اللبنانية

المصدر: منتدى التراث التابع لوزارة الثقافة، ودراسة صادرة عن معهد باسل فليحان عام 2019، وموجز سياسات الصناعات الثقافية والإبداعية، والتقرير الخاص بالصناعات الثقافية والإبداعية لعام 2021، وتقارير جلسات النقاش للقطاعات الفرعية، وتحليل فريق العمل

التراث

المبادرات التي تغطي مختلف التطلعات

الثقافة حاضنة للذاكرة والتراث الوطنيَين

إنشاء سجل وطني وتحديثه دوريًّا يشمل الأصول التراثية المادية وغير المادية، والمشاهد الثقافية، وأصول التراث الحديث، بما يدعم التوثيق، والحماية القائمة على الأدلة، وتحديد الأولويات، والتنمية المتوازنة في مختلف المناطق

تعديل الإطار القانوني المعمول به لتعزيز حماية التراث الثقافي، المادي وغير المادي **ومواءمته** مع **المعايير** والمواثيق **الدولية**

اعتماد مناطق حماية خاصة للتراث بأُطر إدارية واضحة، وتوسيع نطاق الحماية لتتجاوز المواقع الفردية وتشمل الأنسجة العمرانية التاريخية، والتراث الريفي، والمشاهد الثقافية

دمج التراث في سياسات إعادة الإعمار ووضع خطط **استجابة للطوارئ** لإدارة الكوارث ومخاطر تغير المناخ

تفعيل المديريات المعنية بالآثار والتراث، والحفريات الأثرية، والتراث المنقول، والتراث غير المادي

طرح إطار وطني يضمن دمج اعتبارات إدارة التراث في التخطيط والتصاريح البلدية

الثقافة محرك للتلاحم الوطني والفخر المشترك بالهوية

اعتماد تقويم **وطني سنوي** لفعاليات **التراث**، ينسق الأيام المفتوحة، والمبادرات، والفعاليات التراثية البارزة

تعزيز تعليم التراث من خلال التدريب العملي، ودمج المقاربات التخصصية المعاصرة، وإدراج التراث في صلب التعليم المعماري

إقرار مسارات ترخيص سريعة وعقود **موحدة** لمشاريع البناء ذات الأثر المحتمل على التراث

تحديث مجلة "بعل" المحكّمة المختصة بالآثار والعمارة اللبنانية وإتاحتها عبر منصة رقمية، بهدف توسيع قاعدة جمهورها، وتعزيز التفاعل الأكاديمي، وتوفير وصول مفتوح إلى أحدث الدراسات والاكتشافات الأثرية

التعاون مع اليونسكو لترشيح عناصر التراث اللبناني المؤهلة، المادية وغير المادية منها، والاعتراف بها

صياغة سردية **وطنية شاملة للتراث** تبرز تنوع الهويات اللبنانية وتعددها

الثقافة محرك للنمو الاقتصادي

تفعيل دور الصندوق الخاص بالآثار، والتراث، والمباني التاريخية **وتشغيله**

إقرار حوافز قانونية لتنشيط الاستثمار الخاص في قطاع التراث، وتعزيز حفظ المباني التراثية وترميمها

إقرار آليات **لترخيص الصور والقطع الأثرية** التابعة للمقتنيات والرموز الوطنية، بما يتيح توظيفها في منتجات الأزياء، والحرف، والهدايا التذكارية، بالشراكة مع القطاع الخاص في مجالَي التسويق وبناء العلامات التجارية

استحداث نظام اعتماد لشهادة الحرف اللبنانية الأصيلة (بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية)، وتطوير إطار متكامل لمهن التراث يربط معايير الاعتماد بمسارات التدريبات المهنية والتطبيقية المنظمة

إتاحة التطوير المنظم للمواقع **التراثية** عبر تحسين خطط الإدارة، واعتماد أنشطة وخدمات لتحقيق الإيرادات منها، مثل المقاهي، ومتاجر الكتب، والمواقع الثقافية

تطوير مسارات للتراث والحرف بالشراكة مع وزارة السياحة توفر تجارب تفاعلية معززة رقمياً، وتسويقها لبيع الجولات السياحية واستقطاب الجهات الراعية الخاصة

استعراض استراتيجية الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان من منظور قطاعي

النشر

النشر

أبرز التحديات المرصودة

01
ضعف الوضع القانوني والحماية للمؤلفين والناشرين
يؤدي ضعف حماية الملكية الفكرية وإنفاذ حقوق النشر، وانتشار العقود غير الرسمية، وغياب الوضع المهني المعترف به إلى تراجع الأمان المالي للمؤلفين والناشرين وتثبيط الاستثمار في مجالَي الكتابة والنشر

02
تراجع منظومة النشر وسوق القراءة
انخفاض معدلات القراءة نتيجة الاضطراب الرقمي، وارتفاع تكاليف الإنتاج، إلى جانب التحولات الهيكلية، والتقنية، والثقافية

03
هشاشة الاقتصاديات المرتبطة بالنشر
تتفاقم محدودية الدعم الحكومي بسبب ارتفاع تكاليف الاستيراد، والقيود المصرفية والنقدية، وتعطل قنوات تصدير الكتب، ما يقوّض الاستدامة الاقتصادية للقطاع

04
ضعف البنية التحتية لتطوير الأداء والفجوات في المهارات
لا تزال برامج التدريب المخصصة للمهنيين والإداريين في قطاع النشر محدودة، والمسارات المهنية المنظمة قليلة، إضافة إلى استمرار غياب ممارسات الإدارة الحديثة والمعايير المهنية

05
حوكمة مجزأة وتنسيق محدود في قطاع النشر عموماً
غالباً ما يعمل كل من الناشرين والموزعين والمكتبات والمؤسسات الثقافية الأخرى بمعزل عن بعضهم، ويسعون إلى تحقيق مصالح قصيرة المدى أو متنافسة بدلاً من الاعتماد على الاستراتيجيات المشتركة، ما يبطئ الابتكار ويضعف مرونة القطاع عموماً

المصدر: منتدى النشر التابع لوزارة الثقافة، ودراسة صادرة عن معهد باسل فليحان عام 2019، وموجز سياسات الصناعات الثقافية والإبداعية، والتقرير الخاص بالصناعات الثقافية والإبداعية لعام 2021، وتقارير جلسات النقاش للقطاعات الفرعية، وتحليل فريق العمل

النشر

المبادرات التي تغطي مختلف التطلعات

الثقافة حاضنة للذاكرة والتراث الوطنيَين

إنشاء "أرشيف الكتّاب اللبنانيين" الوطني مع اعتماد تقنيات الأرشفة الرقمية للمخطوطات، والتسجيلات، والكتب التي توقف نشرها وذلك بناءً على قواعد حفظ الحقوق

إحياء "معرض بيروت للكتاب"، عبر جمع الشركاء الرئيسيين ضمن إطار تنظيمي سنوي ومستدام يكفل استقطاب العارضين والزائرين من الاقليم والعالم

تحديث قائمة المراجع الوطنية عبر توحيد سجلات قواعد بيانات الرقم الدولي المعياري للكتاب، والمؤلفين، والناشرين والنُسخ في قاعدة بيانات عامة واحدة

الربط بين المدارس والكتّاب من خلال زيارات تطوعية للمؤلفين، وقوائم قراءة مختارة تتوافق مع المناهج الدراسية

الثقافة محرك للتلاحم الوطني والفخر المشترك بالهوية

الحث على تطوير آليات **تنسيق** لتعزيز التمثيل الدولي للأدب اللبناني والنشر

ترويج الاصدار اللبناني ودعم مشاركة الناشرين اللبنانيين في معارض الكتب الإقليمية والدولية

التنسيق مع الأمن العام للحد من اتخاذ القرارات التعسفية المتعلقة بالرقابة

الربط بين الكتّاب الناشئين والمحررين من خلال برامج التوجيه والإرشاد

تمكين برامج الإقامات الإبداعية المصغرة من خلال عقد شراكات توفر مساحات عمل مجانية في الجامعات والمقاهي تتيح للكتّاب صياغة أعمال جديدة

تسهيل حركة الترجمة المتبادلة بين **اللغات العربية، والفرنسية، والإنجليزية** من خلال شبكات النظراء، ومعايير الجودة، وقوائم الموجهين (قوائم الخبراء الاستشاريين)

الثقافة محرك للنمو الاقتصادي

تعزيز التشريعات القائمة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وحقوق النشر، وتحسين آليات الإنفاذ لمنع انتشار النسخ المقرصنة

تعزيز إنشاء منصة تبادل معلومات إلكترونية مخصصة لتوزيع ومشاركة المحتوى اللبناني المحرر باحترافية

تعزيز التدريب المتخصص في الشؤون الإدارية والتقنية، من خلال التعاون مع شركاء دوليين لصقل مهارات وكفاءات مديري الإصدارات والإداريين

تعزيز تصدير الإصدارات اللبنانية من خلال إبرام اتفاقيات مع السلطات الإقليمية لتسهيل تداول المنشورات اللبنانية

التواصل مع الناشرين والموزعين المغتربين لتوسيع نطاق انتشار الأعمال اللبنانية

الشراكة مع منصة للكتب الصوتية لزيادة حصتها في لبنان، واعتماد اتفاقيات تقاسم الإيرادات كآلية للتمويل

إعفاء المواد الخام المستخدمة في النشر ومبيعات الكتب من **الضرائب، وضريبة القيمة المضافة، والرسوم الجمركية**

استعراض استراتيجية الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان من منظور قطاعي

المكتبات العامة

المكتبات العامة

أبرز التحديات المرصودة

01
غياب إطار موحد للحوكمة المالية
يؤدي التمويل القائم على البلديات، في ظل غياب سياسة واضحة أو رقابة، إلى حوكمة مجزأة وتفاوت بين المكتبات من حيث جودة الأداء وتوفر الموارد، اذ تعتمد كل مكتبة محلية بشكل كامل على البلدية التابعة لها في التمويل

02
تراجع الدور المركزي للوزارة مقابل تنامي التبعية المحلية
أدى نقص التمويل الحكومي المستمر إلى إضعاف دور وزارة الثقافة، مما يُعرقل جهود الإصلاح والحوكمة الحالية

03
غياب نظام بيانات مركزي، واعتماد آليات إعداد تقارير مجزأة ويدوية
يؤدي غياب المراقبة المركزية إلى توفير بيانات غير مكتملة (أعداد الزائرين، وكميات الكتب، وغيرها)، وتقارير غير موحدة، واستمرار الاعتماد على الأساليب الورقية في جمع البيانات

04
تدهور ظروف عمل موظفي المكتبات
يؤدي غياب العقود الرسمية والوضع الوظيفي الدائم، إلى جانب التعويضات الزهيدة لمعظم موظفي المكتبات، إلى إضعاف الحافز وجعل استمرار تشغيلها معتمداً على التفاني الشخصي للعاملين

05
انعدام التنسيق الشبكي وغياب أوجه التآزر بين المكتبات
تؤدي محدودية التعاون بين المكتبات إلى توفير شبكة مشتّتة، مما يعزز مظاهر التفاوت، وفجوات الحوكمة، وانخفاض مشاركة الموظفين، على الرغم من أن معظمها يواجه التحديات نفسها

06
تقادم المحتوى المعروض
يتسبب نقص التمويل في تقليص شراء الكتب الجديدة، مما يؤدي إلى تقادم المحتوى وتراجع قدرة المكتبات على استقطاب الجمهور الشاب

المصدر: دراسة وزارة الثقافة حول المكتبات العامة، ودراسة صادرة عن معهد باسل فليحان لعام 2019، وموجز سياسات الصناعات الثقافية والإبداعية، والتقرير الخاص بالصناعات الثقافية والإبداعية لعام 2021، وتقارير جلسات النقاش للقطاعات الفرعية، وتحليل فريق العمل

المكتبات العامة

المبادرات التي تغطي مختلف التطلعات

الثقافة حاضنة للذاكرة والتراث الوطنيَين

إعداد مخطط موحد لاحتياجات المكتبات العامة لتعزيز التحليل ودعم الحلول المخصصة وحشد التمويل

تكوين فِرق تطوعية ضمن مبادرة "تبنّى مجموعة" لتنظيف وفهرسة وتخزين الأرشيفات باستخدام نماذج موحدة

إنشاء نظام وطني موحد للفهرسة والإيداع القانوني لتوحيد سجلات المكتبات وضمان حفظ المجموعات على المدى الطويل

إعداد ونشر تقرير عن تاريخ المكتبات العامة والبلدية في لبنان، يسلط الضوء على الحقائق الأساسية وتاريخها، مع فرض نشر تقرير سنوي

ربط المكتبات العامة بالمسارات السياحية والأثرية القائمة مع التركيز على التراث والتاريخ، من خلال أنشطة مشتركة

الثقافة محرك للتلاحم الوطني والفخر المشترك بالهوية

تطوير وتحديث المكتبات العامة والبلدية في مختلف المناطق لضمان استفادة الجميع من الكتب الإلكترونية، والمنشورات، والمحتوى التعليمي

نشر خريطة للمكتبات البلدية تحت مسمى "خريطة القراءة" لتشجيع الناس على اكتشاف المكتبات في جميع أنحاء لبنان

تحديد "يوم وطني للمكتبات" يتم فيه تنظيم زيارات طلابية للمكتبات العامة في كافة المناطق لاستكشاف ميزاتها الفريدة من خلال المشاركة في الأنشطة

عقد شراكات مع موارد المكتبات عبر الإنترنت لزيادة الوصول إلى الموارد والكتب والمواد مجاناً

إنشاء تطبيق يدمج جميع فهارس المكتبات، مما يتيح للمستخدمين تحديد أماكن توافر الكتب، والتواصل مع أمناء المكتبات عبر التطبيق، والوصول إلى معلومات حول المكتبات

الثقافة محرك للنمو الاقتصادي

تعزيز التدريب المتخصص في الشؤون الإدارية والتقنية، من خلال التعاون مع شركاء دوليين لصقل مهارات وكفاءات مديري ومنسقي الشؤون الإدارية للإصدارات

عقد شراكات مؤثرة بين المكتبات العامة وأصحاب المصلحة المحليين بما يشمل: المدارس، والفنانين، والمؤثرين الثقافيين، والمؤسسات الثقافية، والمواقع السياحية

إطلاق ملتقيات تواصل مهنية تجمع بين أصحاب المكتبات والناشرين لتعزيز التجارة والتعاون على المديَين القصير والطويل

تنظيم معرض للوظائف يركز على المهن المرتبطة بالمكتبات والنشر لإطلاع المشاركين على فرص العمل المتاحة

استعراض استراتيجية الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان من منظور قطاعي

المتاحف

المتاحف

أبرز التحديات المرصودة

01 حوكمة مجزأة وعدم وضوح الأدوار المؤسسية
تعمل المتاحف ضمن جهات حكومية ومحلية، ومنظمات غير حكومية وجامعات ومبادرات خاصة، **من دون وجود تنسيق قوي بينها** أو **إطار وطني** يجمعها

02 إطار تنظيمي قديم وغير مكتمل
تركز القوانين القائمة على قطاع الآثار وحده، بينما **تفتقر** المتاحف **لمعايير واضحة** للحوكمة والاعتماد والتسمية والاختصاصات التشغيلية

03 نُظم ضعيفة لإدارة التوثيق والمجموعات
تفتقر العديد من المتاحف والمكتبات البلدية **لسجلات جرد موحدة**، وسجلات رقمية، وممارسات توثيق متسقة للمجموعات والأرشيف

04 انتشار رقمي محدود وصعوبة الوصول إلى المجموعات
يُعتبر **مستوى الرقمنة ضعيفاً** في معظم المتاحف والمكتبات العامة والبلدية، كما أنها لا تتمتع بانتشار رقمي قوي، **ولا تتوفر منصات مشتركة** لنسخ رقمية لها أو لنشر المعرفة

05 تفاوت الوصول العام والتركّز الجغرافي
لا تزال أنشطة المتاحف وحضورها العام **مركزة بشكل كبير في بيروت**، في ظل غياب الوعي المجتمعي، **ومحدودية الانتشار** في المناطق الأخرى، **وضعف دمجها** في نُظم التعليم

06 ضعف المرونة المالية
تُعرّض **محدودية التنويع المالي** المتاحف والمكتبات العامة والبلدية إلى خطر **التدهور السريع** والإقفال

الاستراتيجية الوطنية للصناعات الثقافية والإبداعية - 2026-2031
وزارة الثقافة – الجمهورية اللبنانية

المصدر: المجلة الدولية لإدارة السياحة والضيافة (2022)، واليونيسكو، والمركز اللبناني للدراسات، وتحليل فريق العمل

المتاحف

المبادرات التي تغطي الطموحات

الثقافة حاضنة للذاكرة الوطنية والتراث الوطني

إنشاء سجل وطني للمتاحف اللبنانية يتضمن نوع الحوكمة وأنواع المجموعات الفنية والحالة التشغيلية، **ونشره** عبر قنوات الوزارة

إعادة تفعيل الهيئة العامة للمتاحف عبر تعيين مجلس الإدارة وإصدار المراسيم التنفيذية قيد الإعداد

وضع ضوابط لاستخدام مسمى "متاحف" بما يتماشى مع المعايير المحددة من قبل المجلس الدولي للمتاحف

استحداث مجموعة أدوات مشتركة تشمل الأدلة الإرشادية والقوائم المرجعية **لحفظ التراث** وتوثيقه وتخزينه بما يُسهم في الارتقاء بمعايير الحفظ من دون الحاجة إلى إنشاء بنية تحتية جديدة

تسهيل استخدام الأدوات الرقمية والتقنيات الحديثة لأغراض الأرشفة على المستويين المحلي والوطني للمواءمة مع المعايير الدولية

تشجيع المتاحف على توثيق المرويّات الشفهية للتاريخ والسرديات عن السياق المرتبط بمجموعاتها الفنية باستخدام نماذج موحدة للموافقة والتسجيل

إعداد ونشر موجز عن المجموعات غير الموثقة أو المعرضة للخطر لتحديد **الأولويات المتعلقة بحفظها** والإجراءات المؤسسية اللازمة

الثقافة محرك للتلاحم الوطني والفخر المشترك بالهوية

توسيع نطاق فعالية "ليلة المتاحف" وتكرارها عدة مرات سنوياً بالاستفادة من المجموعات الفنية الحالية للمتاحف، من أجل إحياء التفاعل المجتمعي وإشهار المتاحف

تعزيز حضور المتاحف في المناطق اللبنانية من خلال تواصل وطني منسّق يُسلّط الضوء على المتاحف خارج بيروت بشكل دوري بالتناوب.

تشجيع المتاحف على استضافة **برامج عامة** دورية منخفضة التكلفة (حوارات، وزيارات برفقة مرشدين، وأيام مخصصة للعائلات) باستخدام المساحات المتوفرة بدلا من الاكتفاء بتنظيم المعارض

إضفاء الطابع المؤسسي على زيارات المتاحف كجزء من الرحلات الميدانية التي تنظمها المدارس والجامعات، وتشجيع **المشاركة في إقامة المعارض** مع طلاب الجامعات تحت إشراف القيّمين على المتاحف

الترويج للمتاحف باعتبارها مساحات مدنية مشتركة، من خلال **فتح أبوابها مجاناً في أيام محددة**، وتنظيم جلسات تفسيرية يقودها المجتمع المحلي وترتكز على السرديات الاجتماعية القائمة

تشجيع المتاحف على تحديث **النصوص التفسيرية** والسرديات، **وإدخال طرق التعلم من الأقران وورش العمل** للمرشدين حول سرد القصص لتحسين تجربة الزوار

الثقافة محرك للنمو الاقتصادي

إطلاق برنامج لتقدير المانحين من القطاع الخاص، وإشراك أبرز المانحين في مجالس الإدارة

السماح بفتح المقاهي والمكتبات والمحلات التجارية من خلال اتفاقيات إيجار بنظام تقاسم الإيرادات بحيث لا تضيف أعباء تشغيلية على المتاحف

إطلاق نظام عضوية بسيط باسم "أصدقاء المتحف" لتفعيل دعم المجتمع وتأمين دخل دوري بسيط

نشر المؤشرات الأساسية السنوية لأنشطة المتاحف (الزوار والبرامج والأنشطة التوعوية) لدعم التنسيق مع قطاعات السياحة والتعليم والبلديات

تسهيل الشراكات مع السفارات والمعاهد الثقافية الدولية لاستضافة أنشطة عامة مشتركة، وإبرام اتفاقيات **إعارة متبادلة للمجموعات الفنية**

السماح بتأجير مساحات المتحف بطريقة منظمة لإقامة فعاليات خاصة أو مؤسسية، **والتعاون مع القطاع الخاص** لتطوير معارض متنقلة مدفوعة

استعراض استراتيجية الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان من منظور قطاعي

الفنون البصرية

الفنون البصرية

أبرز التحديات المرصودة

01 غياب إطار قانوني وتنظيمي ملائم

يعاني القطاع من عدم وضوح المشهد القانوني في ظل تقادُم قواعد حماية الملكية الفكرية، وتطبيق سياسات ضريبية وجمركية ذات طابع عقابي، وغياب الحماية الاجتماعية، ما **يقوّض المهنية**، ويعزز انتشار **الممارسات غير الرسمية** بين العاملين في القطاع

02 محدودية الوصول إلى المرافق الثقافية والإبداعية

تتركز البنية التحتية الثقافية **بشكل كبير في بيروت**، في حين تفتقر المناطق النائية إلى المرافق المستقرة والمجهزة، ما يؤدي إلى **ارتفاع الإيجارات وقصور العمليات التشغيلية** وبالتالي إغلاق العديد من المواقع

03 غياب الهيكلية القطاعية وآليات التنسيق

يعاني القطاع من غياب الأُطر المؤسسية المنظِّمة للتعاون والتنسيق بين وحدات الأعمال والجهات المختلفة، وضعف المؤسسات لتمثيل للفنانين وتشتتها ما يؤدي إلى **تفويت فرص** الاستفادة من **أوجه التآزر**، والحد من القدرة على تنفيذ **مبادرات استراتيجية** مشتركة

04 الفجوات في السياسات المتعلقة بالشمول والدمج وإمكانية الوصول

تعاني **شرائح واسعة من السكان من صعوبة الوصول** إلى الفنون البصرية، ما يبرز حاجة ملحة إلى تعزيز ممارسات توظيف دامجة، وإرساء هياكل عادلة للأجور والتعويضات، وتصميم برامج ثقافية متاحة للجميع

05 الفجوات في المهارات في مختلف الوظائف الرئيسية

الوظائف الرئيسية في القطاع غير متطورة بشكل كافٍ، إذ إنّ البرامج التعليمية الحالية إمّا مثقلة برسوم دراسية مرتفعة أو تعاني من نقص في التمويل، ما يؤدي إلى **تدني أعداد الملتحقين بالبرامج التعليمية وتنامي الفجوة مع احتياجات سوق العمل**

06 محدودية الانتشار عالمياً

يعتمد الانتشار عالمياً على الشبكات الخاصة وعدد محدود من الوسطاء ذوي العلاقات الواسعة، بدلاً من اعتماد **استراتيجية عامة للتصدير**

المصدر: موجز سياسات الصناعات الثقافية والإبداعية، والتقرير الخاص بالصناعات الثقافية والإبداعية لعام 2021، وتقارير جلسات النقاش للقطاعات الفرعية، وتحليل فريق العمل

الفنون البصرية

المبادرات التي تغطي مختلف التطلعات

الثقافة حاضنة للذاكرة والتراث الوطنيَين

إصدار بروتوكول بسيط لتوثيق الأعمال الفنية التي تُنفّذ خارج لبنان (يتضمن الحد الأدنى من البيانات الوصفية وخطوات التحقق) لتسهيل الإبلاغ عن هذه الأعمال طواعيةً وتتبّع إعادتها للوطن مستقبلاً

إرساء إطار قانوني للاعتراف بالمتاحف والمعارض الفنية والمنظمات غير الحكومية الفنية وتحديد أدوارها وحقوقها من خلال تطبيق علامات الجودة أو المواصفات المحددة في المواثيق

نشر "نموذج تسجيل عمل فني" موحد (يتضمن الفنان، والتاريخ، والوسائط الإعلامية، ومصدر العمل الفني، وحالته، وصاحب الحقوق) لاستخدامه اختيارياً من قبل الفنانين والمعارض الفنية والمجموعات الفنية

نشر «حزمة إرشادية لحقوق والتصاريح» مخصّصة للأرشيفات (نماذج الموافقة، تصاريح استخدام الصور، وقائمة تدقيق لتتبّع الفنانين الراحلين) لدعم حالات استخدام حفظ التراث الفني

إنشاء قائمة بأرشيف الفنون البصرية والمجموعات الفنية ومالكي الوثائق مع شروط الوصول باستخدام القنوات القائمة لدى وزارة الثقافة

الثقافة محرك للتلاحم الوطني والفخر المشترك بالهوية

تنظيم استراتيجيات لتمثيل الفن اللبناني في المهرجانات والمعارض الفنية وبرامج التبادل الثقافي للفنانين على المستوى الدولي

توسيع المجموعات الفنية الرقمية الوطنية التي تُبرز القطع الأصلية للمتاحف والمؤسسات، استكمالاً للجهود الجارية **لمتحف بيروت للفن الحديث والمعاصر "بِما"**

تيسير وصول المؤسسات الثقافية إلى **المواقع الشاغرة من خلال التنسيق مع البلديات** والترويج لسلسلة إضاءات على "الفنون في المناطق"من خلال الاستعانة بالشبكة الإعلامية الخاصة لوزارة الثقافة

تعزيز التنسيق بين الوزارات المعنية بشأن تأمين التأشيرات لتسهيل تنقل العاملين بالقطاع ودعم انتشاره دولياً

نشر قائمة مرجعية لتعزيز الشمول والوصول لمواقع المعارض (من حيث تهيئة المكان للوصول، ووضع اللافتات الإرشادية، واللغة) تحدّد الحد الأدنى من المعايير التي يمكن اعتمادها على اساس اختياري

إصدار "دليل للتواصل مع الجمهور" (بما يشمل استخدام لغة مبسّطة، وملصقات متعددة اللغات، ونصوص للجولات مع المرشدين) لمساعدة مواقع العروض على توسيع استقبالها لفئات جديدة من الجمهور

إطلاق حزمة تنسيقية مجانية لفعالية «عطلة نهاية الأسبوع للاستوديوهات المفتوحة»، تتضمن قائمة بالتصاريح المطلوبة، وأساسيات السلامة، ومسارات مقترحة، لاعتمادها طوعًا من قبل المساحات الفنية والفنانين.

الثقافة محرك للنمو الاقتصادي

التنسيق مع الوزارات المعنية لتسريع الإجراءات الجمركية **واقتراح تحسينات على السياسات الضريبية**

إنشاء صفحة "الأسئلة الشائعة والمسارات" على الموقع الإلكتروني **لوزارة الثقافة** لتغطي موضوعات الملكية الفكرية والتعاقد والضرائب والرسوم الجمركية مع الإشارة إلى الجهات العامة المعنية

الاعتراف بالوضع المهني للفنانين والعاملين بالقطاع الثقافي قانوناً، لتمكينهم من الاستفادة من الضمان الاجتماعي وصندوق التعاضد الموحد للفنانين

إنشاء آليات تمويل سريعة ومرنة تضمن توفر التمويل اللازم عند الطلب لدعم المشاريع الثقافية الصغيرة على مستوى الإنتاج وإقامة المعارض والنشر

دمج موضوعات الثقافة والفنون في المناهج الدراسية وتعزيز الارتباط بين المؤسسات التعليمية والقطاع الثقافي

تنظيم ساعات عمل تطوعية لتقديم المشورة في العمليات والشؤون القانونية من خلال قنوات الوزارة، تتضمن طرح أسئلة وملخصات بالأسئلة والإجابات لأغراض إعادة الاستخدام

التواصل مع السفارات والملحقات الثقافية لتعميم "حزمة طلب تمثيل" موحدة (تتضمن السيرة الذاتية ومحفظة الأعمال الفنية والتفرّغ) لتمثيل الفنانين في المنصات الدولية

نشر حزمة موجزة من النماذج الموحدة (تتضمن الاتفاقيات بين الفنانين والمعارض الفنية، وعقد تكليف الفنان بالعمل، ورخصة استخدام الصورة، ومذكرة تفاهم للتعاون) على صفحات الموقع الإلكتروني الحالي لوزارة الثقافة

استعراض استراتيجية الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان من منظور قطاعي

الفنون الأدائية

الفنون الأدائية

أبرز التحديات المرصودة

01

غياب إطار قانوني وتنظيمي ملائم

يعاني القطاع من عدم وضوح المشهد القانوني في ظل قواعد حماية الملكية الفكرية المتقادمة، وتطبيق سياسات ضريبية وجمركية ذات طابع عقابي، وغياب الحماية الاجتماعية، ما **يقوّض المهنية**، ويعزز انتشار **الممارسات غير الرسمية** بين العاملين في القطاع

02

محدودية الوصول إلى المرافق الثقافية والإبداعية

تتركز البنية التحتية الثقافية بشكل كبير في **بيروت**، في حين تفتقر المناطق النائية إلى المرافق المستقرة والمجهزة، ما يؤدي إلى **ارتفاع الإيجارات وقصور العمليات التشغيلية** وبالتالي إغلاق العديد من المواقع

03

غياب الهيكلية القطاعية وآليات التنسيق

يعاني القطاع من غياب الأُطر المؤسسية المنظِّمة للتعاون والتنسيق بين وحدات الأعمال والجهات المختلفة، ما يؤدي إلى **تفويت فرص** الاستفادة من **أوجه التآزر**، والحد من القدرة على تنفيذ **مبادرات استراتيجية** مشتركة

04

الفجوات في السياسات المتعلقة بالشمول والدمج وإمكانية الوصول

تعاني **شرائح واسعة من السكان** من صعوبة الوصول إلى الفنون البصرية، ما يبرز حاجة ملحة إلى تعزيز ممارسات التوظيف الدامجة، وإرساء هياكل عادلة للأجور والتعويضات، وتصميم برامج ثقافية متاحة للجميع

05

الفجوات في المهارات في مختلف الوظائف الرئيسية

الوظائف الرئيسية في القطاع غير متطورة بشكل كافٍ، إذ إنّ البرامج التعليمية الحالية إمّا مثقلة برسوم دراسية مرتفعة أو تعاني من نقص في التمويل، ما يؤدي إلى **تدني أعداد الملتحقين بالبرامج التعليمية وتنامي الفجوة مع احتياجات سوق العمل**

06

محدودية الانتشار عالمياً

يعتمد الانتشار عالمياً على الشبكات الخاصة وعدد محدود من الوسطاء ذوي العلاقات الواسعة، بدلاً من اعتماد **استراتيجية عامة للتصدير**

الاستراتيجية الوطنية للصناعات الثقافية والإبداعية - 2026-2031
وزارة الثقافة – الجمهورية اللبنانية

المصدر: موجز سياسات الصناعات الثقافية والإبداعية، والتقرير الخاص بالصناعات الثقافية والإبداعية لعام 2021، وتقارير جلسات النقاش للقطاعات الفرعية، وتحليل فريق العمل

الفنون الأدائية

المبادرات التي تغطي الطموحات

الثقافة حاضنة للذاكرة الوطنية والتراث الوطني

الحفاظ على العروض اللبنانية المتميزة من خلال إنشاء سجل وطني لتوثيق المسرحيات وفنون الكوريغرافيا والنصوص والتسجيلات، وحفظ نسخ رقمية لدى مكتبة وطنية شريكة

توفير مجموعة أدوات أرشيفية معيارية للفرق الفنية تشمل العقود والاعتمادات والبرامج والصور، وحفظها في مجلدات سحابية يمكن الوصول إليها

اطلاق مبادرة "حماية المسارح"و إعداد قائمة لرصد المسارح والأصول والأرشيفات المهددة، بهدف حفظها

توثيق التراث الفني والتقني للمسارح من خلال تسجيل مخططات التصميم، والإضاءة، والصوت قبل اغلاق المسرح او تحويل المبانيل لاستخدامات اخرى

إجراء مقابلات توثيقية شفهية مع كبار الممثلين والمخرجين ونشرها في ملفات صوتية مفتوحة مع توفير نصوص مكتوبة

توثيق الجولات الفنية من خلال جدول زمني يوضح المهرجانات والفرق المسرحية والأعمال الرئيسية، بصيغة متاحة للبحث من قبل الجمهور

الثقافة محرك للتلاحم الوطني والفخر المشترك بالهوية

مراجعة قوانين الرقابة لتعزيز الإبداع وحرية التعبير

تسهيل الوصول إلى مساحات التدريب المفتوحة من خلال اتفاقيات استخدام خارج أوقات الدوام مع المدارس والكنائس والمراكز الاجتماعية

تنسيق فعالية "أسبوع المسرح" و"أسبوع الرقص" واستخدام أجندة وأدوات تعزز الهوية المشتركة، مع تمويل الإنتاج من جانب المنظمين والرعاة

تنفيذ ورش عمل قصيرة لتطوير المهارات في مجالات إدارة المسرح، والإضاءة، والصوت، والإنتاج، والالتزام بمعايير السلامة

توزيع مجموعات أدوات لنوادي المسرح والرقص الشبابية على البلديات، تتضمن النصوص المسرحية، وأدلة التيسير، وقواعد الحماية

إطلاق برامج إرشاد **تربط المخرجين والمصممين الصاعدين** بالممارسين المخضرمين في عمل فني واحد

إدراج "الدبكة" على قائمة التراث الثقافي غير المادي لمنظمة اليونسكو

الثقافة محرك للنمو الاقتصادي

الشراكة مع القطاع الخاص لترميم المسارح المملوكة من قبل الحكومة من خلال اعتماد نموذج انشاء وتشغيل ونقل

إصدار دليل شامل لتصاريح العروض والجولات، يشمل نماذج جاهزة لعقود التأمين والسلامة واتفاقيات استخدام أماكن العروض

اعتماد عقود وجداول تعويضات موحدة لتعزيز احترافية عمليات التوظيف والحد من النزاعات

تحديث تمثيل النقابات والقواعد الضريبية في مجال الفنون الأدائية لدعم العمل الحر والمشاريع المؤقتة، بما يحد من الممارسات غير الرسمية ويعزز الحماية المهنية

إنشاء شبكة وطنية للجولات الفنية منخفضة التكلفة تعتمد على المدارس والقاعات البلدية والجامعات، واعتماد نظام حجز مشترك

إقامة شراكات للجولات الفنية مع المغتربين الذي يشاركون في تنسيق وتنظيم الأنشطة في الخارج لتأمين أماكن العرض والتسويق وبيع التذاكر

استعراض استراتيجية الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان من منظور قطاعي

الفنون السمعية البصرية

الفنون السمعية البصرية

أبرز التحديات المرصودة

01 **غياب إطار متكامل للحوكمة والتنظيم المؤسسي**
لا توجد في لبنان **هيئة وطنية** أو **استراتيجية** طويلة الأمد، أو قيادة مؤسسية حكومية لقطاع الأفلام، ما يجعل القطاع يعتمد إلى حد كبير على مبادرات مؤقتة وجهات غير حكومية

02 **الأُطر القانونية والتنظيمية المُتقادمة**
تؤدي **القواعد الإدارية** المتقادمة، بما يشمل التأشيرات، والتصاريح، والموافقات الخاصة بعرض الأفلام في أماكن محددة، إلى **تأخير المعاملات، وارتفاع التكاليف، وتقييد الإنتاج، والتعاون، وتوزيع الأفلام**

03 **غياب آليات تمويل وطنية منظمة لقطاع الأفلام**
يتسم التمويل الحكومي بالمحدودية والتجزؤ، بينما تقل المنح كثيراً عن تكاليف الإنتاج الفعلية، **وتعتمد غالبية الأفلام الروائية على الجهات المانحة الدولية** نتيجة قصور الرعاية من القطاع الخاص

04 **غياب حوافز إنتاج تنافسية**
لبنان لا يقدم أية مناطق إعلامية، أو إعفاءات ضريبية، أو حوافز إنتاجية منظمة، **ما يحد من قدرته على جذب الإنتاجات الأجنبية** والتنافس إقليمياً رغم توفر قدرات إبداعية قوية

05 **قصور آليات حماية العاملين، والفجوات في المهارات، وتسارع وتيرة هجرة المواهب**
يؤدي **ضعف** معايير العقود، **ومحدودية** المسارات المهنية، **وعدم توافق** برامج التدريب مع احتياجات القطاع إلى تدهور ظروف العمل وهجرة المواهب

06 **محدودية الوصول إلى السوق وضعف مستوى انتشار الأفلام المحلية**
تفضّل دور السينما التجارية **الإنتاجات الأجنبية**، ويؤدي **عدم تخصيص نسب لعرض** الأفلام المحلية، **وضعف البنية التحتية الثقافية خارج بيروت**، إلى الحد من إمكانية وصول الجمهور إلى الإنتاج المحلي

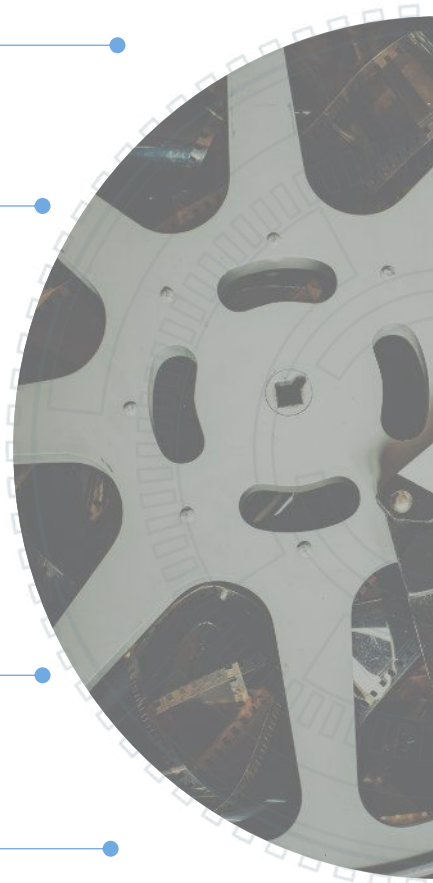

المصدر: ورش العمل الخاصة بالملتقى الوطني، ومؤسسة سينما لبنان، والبيانات الصحفية، وتحليل فريق العمل

WIP

وزارة الثقافة
Ministère de la Culture

الفنون السمعية البصرية

المبادرات التي تغطي مختلف التطلعات

الثقافة حاضنة للذاكرة والتراث الوطنيَين

إنشاء أرشيف للأفلام اللبنانية (ربما عبر تحويل أرشيف تلفزيون لبنان) من خلال اعتماد نموذج البناء والتشغيل والنقل أو **الشراكة القائمة على مشاركة الإيرادات مع القطاع الخاص**، ونشر شروط الوصول إلى المحتوى على القنوات الخاصة بوزارة الثقافة

إصدار نموذج موحد لتوثيق تراث الأفلام (يشمل البيانات الوصفية، وحالة حقوق الملكية، وصيغة الأفلام، وحالتها) للاستخدام الطوعي من جانب المنتجين والمعنيين بالأرشيف

إعداد قائمة واضحة بالحقوق ونماذج الموافقة لتمكين رقمنة وحفظ الأفلام المملوكة للأفراد والقطاع الخاص

وضع قائمة أولويات للأفلام اللبنانية المعرضة للخطر لتوجيه جهود الحفظ، والرقمنة، والإيداع الطوعي

نشر مبادئ توجيهية واضحة حول الإيداع الطوعي للأفلام والمواد لدى المؤسسات الأرشيفية القائمة، بما يشمل قواعد تحديد الملكية والوصول إلى المحتوى

دعوة الجمهور للتصويت للأفلام اللبنانية التي يرون أنها تستحق العرض على الصعيد الوطني خلال شهر محدد من خلال عملية اختيار جماعية (أسابيع أو أشهر مخصصة بحسب اختيار الجمهور)

الثقافة محرك للتلاحم الوطني والفخر المشترك بالهوية

إصدار تقويم وطني سنوي بالمهرجانات، والعروض، والفعاليات البارزة في قطاع الأفلام بهدف تحسين التنسيق وتعزيز الرؤية

اعتماد نظام إلزامي لنسب العرض يفرض على دور السينما تخصيص نسبة محددة من أيام العرض أو إجمالي عدد عروض للأفلام المحلية

تعزيز تنمية الجمهور الإقليمي من خلال تشجيع عروض منخفضة التكلفة في البلديات باستخدام القاعات والمعدات المتاحة

نشر نماذج مرجعية موصى بها لأفضل الممارسات المتعلقة بالأجور والاعتمادات وظروف العمل، كمرجع غير ملزم للقطاع

استخدام الضرائب المفروضة على تذاكر الأفلام الأجنبية لإنشاء **صندوق** لدعم الإنتاجات اللبنانية

تنظيم ملتقى تنسيقي عبر الإنترنت للمهرجانات، ودور السينما، وصانعي الأفلام، بهدف مواءمة البرامج ومعالجة العقبات

إطلاق منصة إرشاد مهني وشبكات تواصل مخصصة للمغتربين لتعزيز فرص التواصل وتسهيل اكتشاف المواهب الناشئة

الثقافة محرك للنمو الاقتصادي

إقامة شراكة رسمية مع لجنة الأفلام القطرية للاستفادة من برنامج الخصم النقدي بنسبة 25% الذي تم الإعلان عنه مؤخراً للإنتاج في لبنان

التنسيق مع المديرية العامة للأمن العام لإصدار قائمة موحدة بالتصاريح والإجراءات، بهدف الحد من القرارات التقديرية، وإزالة العوائق التنظيمية أمام شركات الإنتاج الأجنبية

إصدار معايير شفافة لاعتماد المهرجانات، لضمان اتساق القرارات ودعم المهرجانات الصغيرة

التعاون مع القطاع الخاص والجامعات لتصميم برامج تدريب عملية وداخلية في مجال إنتاج الأفلام

إصدار مذكرة إحاطة عامة موجهة إلى وزارتَي المالية والاقتصاد تلخص أثر الرسوم المفروضة على الفنانين الأجانب في جدوى إنتاج الأفلام

عقد مناقشات دورية وغير ملزمة بين المنتجين اللبنانيين ومنصات البث لتعزيز الفهم المشترك لمعايير شراء الحقوق ومسارات التوزيع

إصدار تصنيف رسمي لأفلام الطلاب وتلك منخفضة الميزانية، مصحوباً بدليل إجراءات مبسط لتقليل العراقيل الإدارية

وزارة الثقافة
Ministère de la Culture

استعراض استراتيجية الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان من منظور قطاعي

الموسيقى

الموسيقى

أبرز التحديات المرصودة

01 ضعف وتقادُم نظام حماية الحقوق

تعاني منظومة حقوق النشر والتأليف، والتحصيل الفني، والحقوق المجاورة من التقادم وضعف التطبيق، الأمر الذي يحرم الموسيقيين والمنتجين من الحصول على **عوائد مادية مستقرة** ويجردهم من **آليات الحماية الواضحة**

02 ضعف التنسيق المشترك في منظومة الموسيقي

يعمل الموسيقيون، وأصحاب القاعات، والمنتجون، والمعلمون، ومنظمو المهرجانات من دون إطار موحد أو هيئة تمثيلية، **ما يحد من التعاون ويعيق التطوير المنسق للقطاع**

03 البنية التحتية للعروض غير كافية وغير متوافقة

تواجه القاعات، ومساحات التدريب، والاستوديوهات ارتفاعاً في التكاليف، وتدهوراً في البنية التحتية، ومحدودية في الوصول إلى **المعدات، والمرافق، والخدمات التقنية الموثوقة**

04 فجوات تطوير المهارات وضعف المسارات المهنية

يغيب التعليم الموسيقي **عن المدارس الرسمية**، مع تفاوت كفاءة الكوادر التعليمية، كما أن تحديات الحوكمة والاعتماد لدى المعهد الوطني العالي للموسيقى **تُضعف التقدم والتطور المهني** للأدوار التقنية التي لا تزال غير متطورة

05 ضعف النماذج الاقتصادية وعدم تكافئها

تعتمد الأنشطة الموسيقية بشكل كبير على مبيعات التذاكر، أو التبرعات، أو المؤسسات، مع فرض **ضرائب مرتفعة** على العروض، **وضعف شبكات التوزيع، والجولات الفنية**

06 أرشيفات معرضة للخطر ومحدودية الظهور العالمي

تواجه الأرشيفات الموسيقية الكبرى تعثراً في عمليات الرقمنة وتعقيدات في الملكية الفكرية، ما يهدد **الحفظ طويل الأمد والوصول العام** إلى التراث، بينما يظل الانتشار الدولي **مشتتاً ويعتمد بشكل أساسي على التمويل الذاتي**

الاستراتيجية الوطنية للصناعات الثقافية والإبداعية - 2026-2031
وزارة الثقافة – الجمهورية اللبنانية

المصدر: ملتقى وزارة الثقافة، ودراسة صادرة عن معهد باسل فليحان عام 2019، وموجز سياسات الصناعات الثقافية والإبداعية، والتقرير الخاص بالصناعات الثقافية والإبداعية لعام 2021، وتقارير الجلسات النقاشية للقطاعات الفرعية، وتحليل فريق العمل

الموسيقى

المبادرات التي تغطي مختلف التطلعات

الثقافة حاضنة للذاكرة والتراث الوطنيَين

تأسيس مستودع **لأرشيف الموسيقى اللبنانية** لتوثيق التقاليد والمشاهد الموسيقية المحلية، يتم تمويله من خلال رسوم الإيداع، مع تشجيع التقديم الطوعي لنسخ الأغاني

إعداد "قائمة مختصرة بروائع التراث الموسيقي" (تشمل المؤلفات والتسجيلات المهددة بالضياع) للاسترشاد بها في تحديد أولويات الحفظ

إنشاء بروتوكول محدد زمنياً لتسوية إشكاليات الحقوق المفقودة (نموذج استمارة موافقة وقائمة مرجعية لتتبع أصحاب الحقوق) للسماح بالمضي قدماً في تنفيذ مشاريع الرقمنة

إصدار نموذج بسيط **معتمد من الوزارة**، للحد الأدنى من البيانات الوصفية والفهرسة للتسجيلات والمجموعات، لتوحيد التوثيق بين مختلف مالكيها

إنشاء وتحديث سجل عام لكبار الموسيقيين، والجوقات، والفرق الموسيقية، وصناع الآلات الموسيقية، لدعم الاعتراف بهم، وضمان التتبّع، ونقل المعرفة عبر الأجيال

الثقافة محرك للتلاحم الوطني والفخر المشترك بالهوية

العمل مع قطاع السياحة للنشر الرقمي لتقويم موسيقي وطني سنوي يوائم بين المهرجانات القائمة، وسلاسل العروض في القاعات، والفعاليات العامة، ما يحد من تضارب المواعيد ويساعد الجمهور على تنظيم مشاركاتهم

الشراكة مع منتجي الموسيقى المحليين في المهرجانات الموسيقية المبرمجة

الاعتراف الصريح بالموسيقى المعاصرة، والمستقلة، والإلكترونية، والتجريبية، والجاز **ضمن برامج الوزارة** وخطابها الإعلامي

نشر نموذج استرشادي "للممارسات العادلة" للعروض الموسيقية المباشرة (يحدد ضوابط دنيا للأجور، وحقوق الملكية، والإلغاءات) للحد من النزاعات وترسيخ المعايير المهنية

دعم جلسات تعلم الأقران للمعلمين والفنيين، والتنسيق مع وزارة التربية والتعليم العالي بشأن مسار مرحلي للموسيقى في المدارس الرسمية

تنظيم جلسات حوار قطاعية ربع سنوية (عبر الإنترنت) تجمع بين أصحاب القاعات، ومنظمي المهرجانات، والمعلمين، والموسيقيين، للحفاظ على التنسيق ومتابعة مجموعة صغيرة من الأولويات المتفق عليها

دعم التعاون بين المؤسسات بحسب نوع الموسيقى، وذلك من خلال شبكة وطنية على مستوى الدولة

الثقافة محرك للنمو الاقتصادي

إبرام الشراكات مع ناشري الموسيقى، والموزعين، والمنظمات الدولية لتمكين إعادة الإنتاج، والترخيص، وتحقيق الإيرادات من الأعمال الموسيقية الوطنية، وذلك عبر جمعية محلية

العمل مع وزارتَيْ المالية والاقتصاد لمراجعة الضرائب المتعلقة بالفعاليات، وقواعد الدفع، ورسوم حفلات الفنانين الأجانب، بما يضمن التعويض العادل ويشجع على إقامة المزيد من العروض الفنية

إصلاح المعهد الوطني العالي للموسيقى (الكونسرفتوار)، وتوسيع نطاق حوكمته، والوصول إليه عبر مختلف المناطق

تبسيط لوائح استيراد وتصدير الآلات الموسيقية ومعدات المسرح لزيادة إيرادات القطاع

التنسيق مع البلديات بشأن نهج **"دعم القاعات الصغيرة"** (وضع إجراءات ترخيص محلية واضحة وتحديد مبررات لإعفاء القاعات الصغيرة) لحماية الدوائر الفنية الناشئة

مشاركة الدليل الوطني الموسيقي مع قاعات العروض والمطاعم في جميع أنحاء لبنان، والدول الإقليمية المحتملة، لتحسين شفافية الحجز وتقليل معوقات البحث

استعراض استراتيجية الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان من منظور قطاعي

التصميم

التصميم

أبرز التحديات المرصودة

01

عدم وضوح الوضع القانوني وسوء التصنيف المهني

يعاني المصممون من غياب توصيف مهني رسمي، حيث يتم تصنيفهم غالباً كمنشآت تجارية صغيرة؛ كما أن التمييز بين الفنون والتصميم غير واضح في الأطر الإدارية والمالية، ما يؤدي إلى **تضارب في المعاملة وفرض غرامات غير عادلة**

02

عوائق الاستيراد والتصدير والتنقل لمنتجات التصميم

غياب **أنظمة** فعالة **للتصدير** المؤقت أو **إعادة الاستيراد** (بما في ذلك مشكلات دفتر الإدخال المؤقت "ATA Carnet")، والضرائب على المدخلات غير المحلية، والمخاطر القانونية عند العمل مع الحرفيين، والعوائق التي تحول دون الوصول إلى المهارات المتخصصة، ما يحد من حجم الإنتاج ونمو السوق

03

فجوات في تنظيم العمل والحماية الاجتماعية

يفتقر المصممون إلى أُطر قانونية تتيح لهم التعاقد الموثوق **مع زملائهم المستقلين**، ويواجهون **حالة من عدم اليقين بشأن الانتماء** إلى هيئة مهنية، **ولا** يمتلكون **مسارات واضحة** للتأمين الصحي، أو التقاعد، أو آليات الادخار المناسبة لطبيعة عملهم القائم على المشاريع

04

ضعف حماية الملكية الفكرية في الممارسة العملية

تنتشر ظاهرة التقليد على نطاق واسع، في ظل ضعف الوعي بآليات تسجيل الملكية الفكرية وصعوبة الوصول إليها، **ما يؤدي إلى تراجع الرغبة** في الاستثمار في **الابتكار وتطوير العلامات التجارية**

05

تراجع جودة التعليم وغياب الربط بين المخرجات الأكاديمية بمتطلبات السوق

تعد جودة تعليم التصميم **غير متساوية**؛ إذ لا توجد شبكة منظمة **للتدريب المهني أو التلمذة**، كما أن التفاعل بين الجامعات، والطلاب، والشركات محدود، ما **يبطئ فرص التوظيف ونقل المهارات**

06

ضعف الجاهزية الرقمية والتواجد السوقي

تؤدي محدودية تبني التجارة الإلكترونية، والتسويق الرقمي، وقنوات البيع عبر الإنترنت، وتقنيات التصميم والإنتاج المتقدمة، إلى تقليل **تنافسية** المصممين، **وقابلية وصولهم** إلى الأسواق الإقليمية والعالمية

التصميم

المبادرات التي تغطي الطموحات

الثقافة حاضنة للذاكرة الوطنية والتراث الوطني

إصدار مذكرة وزارية رسمية تحدد قطاع التصميم وتصنف المهن الأساسية القائمة على التصميم والحِرف، لضمان اتساق الممارسات في التوثيق والحفظ

اعتماد ملصقات جودة الحرف أو المنشأ على منتجات التصميم المعاصر التي تستخدم تقنيات أو مواد تقليدية

السماح بالاستخدام المؤقت للمباني الثقافية العامة القائمة لأنشطة نقل مهارات التصميم والحرف التي تركز على حفظ الدراية الفنية

توحيد مصطلحات الحرف والتصميم واعتماد **نموذج توثيق** موحد للمواد والأساليب والمنشأ لاستخدامه في مختلف الأرشيفات والمعارض والمجموعات الفنية

إنشاء وإطلاق مبادرة وطنية تهدف إلى دعم الفنانين اللبنانيين الصاعدين والترويج للتراث الموسيقي اللبناني

الثقافة محرك للتلاحم الوطني والفخر المشترك بالهوية

استحداث اعتراف رسمي بمسمى "صُمم في لبنان" يحتفي بالتصميم المعاصر ذي الجودة العالية، من دون تقديم حوافز مالية

إنشاء وإطلاق مبادرة وطنية للاحتفاء بقطاع الأزياء، تجمع بين المصممين والفنانين والشركات العاملة في هذا القطاع

تفعيل شبكات المغتربين من خلال السفارات والملحقيات الثقافية لترسيخ مكانة منتجات التصميم اللبنانية ضمن التوجهات المستقبلية للصناعات الإبداعية الدولية

دعم البرامج في مختلف المناطق لتعزيز التعاون بين المصممين والحرفيين وإنشاء مسارات تربط المصممين المعاصرين بالهويات المحلية

نشر وتحديث رزنامة مشتركة توائم الفعاليات الحالية للتصميم والحرف والثقافة لتحسين الظهور والتخطيط المستقبلي

الثقافة محرك للنمو الاقتصادي

إقرار وضع قانوني واضح للمصممين المستقلين يتيح لهم ممارسة نشاطهم المهني من دون إلزامهم بتأسيس شركات

تأسيس نظام مؤقت للتصدير وإعادة الاستيراد لمنتجات التصميم، من خلال تبسيط الإجراءات الخاصة بالمعارض الفنية وصالات العرض والشحنات التجارية، بالتنسيق مع الجمارك ووزارة الاقتصاد

خفض الضرائب الجمركية على سلع مختارة غير متوفرة محلياً لتحسين التنافسية من حيث التكلفة، وتوضيح القواعد الضريبية وقواعد الامتثال للتعاون القائم بين المصممين والحرفيين

تبسيط وتسريع إجراءات تسجيل حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها للمصممين للحد من عمليات التقليد

نشر نماذج عقود خدمات التصميم، وشراكات الإنتاج، والترخيص، لتمكين التعاقد الرسمي مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص

تنسيق جهود وزارات الثقافة، والاقتصاد، والسياحة، والمغتربين عبر آلية موحدة لدعم تصدير منتجات التصميم وتعزيز مكانتها الدولية

تنفيذ الاستراتيجية وإنجازها

تنفيذ الاستراتيجية على مراحل

اعتمدنا نهجاً مقسماً إلى مراحل يعكس الجدوى والضرورة والأثر، بدلاً من تصنيف المبادرات حسب أهميتها الاستراتيجية

معايير التقسيم إلى مراحل

- **الأثر الاستراتيجي**
- **سهولة التنفيذ**
- **التوقيت**

المرحلة (أ)

الاستقرار والتمكين

- **إصلاحات الحوكمة** التي تعزز تنفيذ الاختصاصات وترسخ مبدأ المساءلة
- **المبادرات منخفضة التكلفة وعالية الأثر** التي تهدف إلى توسيع التغطية الثقافية الشاملة
- **إعادة التشغيل المؤسسي**

المرحلة (ب)

البناء والتوسّع

- آليات التمويل الثقافي **المستدام** ووسائل توفير الدعم المالي
- **برامج البنية التحتية** والمرافق المشتركة
- تحديث **الأطر التنظيمية والملكية الفكرية**

المرحلة (ج)

ترسيخ المكانة والتصدير

- الانتشار **الدولي والصادرات**
- نماذج التمويل **طويل المدى**
- **الشراكات** الاستراتيجية **والوصول إلى الأسواق**

شريحة غير شاملة وأولية

لمحة عامة عن المبادرات في كل مرحلة

يعكس تسلسل المبادرات الرئيسية مدى الجاهزية، وجدوى التنفيذ، ومسارات التطبيق العملية

القطاع	المرحلة (أ) - الاستقرار والتمكين	المرحلة (ب) - البناء والتوسّع	المرحلة (ج) - ترسيخ المكانة والتصدير
			في مرحلة لاحقة
التصميم	***إضفاء الطابع الرسمي على تمثيل القطاع***	تبسيط الإجراءات الإدارية	فتح أسواق جديدة
التراث	***صياغة قانون جديد للتراث*** ***تحديد المناطق التراثية الخاصة*** ***إصدار مجلة أثرية علمية عالية الجودة***	تطوير الجرد الوطني للتراث المادي وغير المادي لتوسّع في إدراج الأصول التراثية المادية وغير المادية على لوائح اليونسكو	تطوير نماذج تشغيلية مستدامة للمواقع التراثية
المكتبات العامة	***تجديد شبكة المكتبات العامة ورقمنتها***	إعادة تأهيل المكتبة الوطنية وتفعيلها	توسيع شبكة المكتبات وتوحيدها
النشر	***إعادة احياء معرض كتاب موحد بمشاركة اقليميّة ودوليّة واسعة***	تحديث أنظمة الرقم الدولي المعياري للكتاب والإيداع القانوني	تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية وتداولها الإلكتروني
المتاحف	***تعيين مجلس ادارة هيئة المتحف الوطني*** ***توسيع ليلة المتاحف ليشمل جميع الأراضي اللبنانيّة***	*تفعيل هيئة المتاحف للتعزيز التنسيق بين المتاحف والترويج لها*	استقطاب الاستثمار المحلي والأجنبي
الموسيقى	***إطلاق مهرجان الموسيقى***	مراجعة الشهادات الصادرة عن معاهد الموسيقى واعتمادها	تعزيز آلية تحصيل عوائد حقوق الملكية
الفنون الأدائية	***السعي لإلغاء الضرائب عن العروض الأدائية غير التجارية***	توحيد تمثيل القطاع	التشجيع على التدريب والتطوير المهني
الفنون البصرية	***تعزيز الالتزامات الدولية بالتنوع الثقافي*** ***تطوير المجموعة الوطنية للفنون الرقميّة بالاعتماد على العمل القائم لـ BEMA***	الارتقاء بمستوى دعم الخدمات اللوجستية وحقوق الملكية الفكرية وتيسير الوصول إلى المساحات والمرافق الثقافية بالتعاون مع القطاع الخاص	التنسيق بين مختلف الوزارات حول الإجراءات الجمركيّة والسياسات الضريبيّة
السينما	***إعادة فتح مكتبة الأفلام (السينماتيك) ورقمنة الأرشيفات***	*تأسيس صندوق الدعم العيني*	المركز الشامل لخدمات الإنتاج
جميع القطاعات	***تنظيم التمثيل الدولي*** ***توسيع مبادرات الاستخدام العام المجاني*** ***تعزيز التنسيق والتنفيذ الداخليين***	*إبرام شراكات مع الحاضنات الثقافية* *إعادة تفعيل دور الصناديق الداخلية*	تطوير مؤشر الصناعات الثقافية والإبداعية وتتبعه

انطلقت *قيد التخطيط*

دور الوزارة في المنظومة الثقافية

ستؤدي الوزارة دور المُيسِّر في المنظومة، من خلال الربط بين الهيئات الحكومية والجهات الثقافية بهدف مواءمة الأولويات، وتنسيق الجهود، وضمان استدامة العمل الجماعي

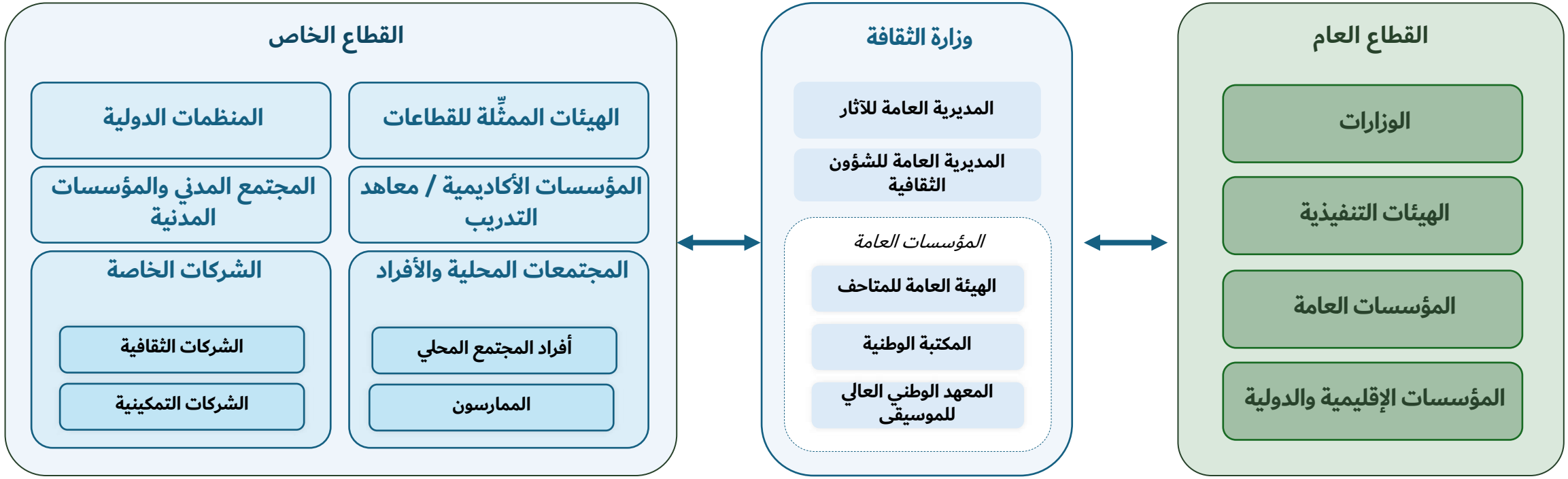

المبادرات الداخلية في الوزارة لتمكين المنظومة والتنسيق وتنفيذ الاستراتيجية والمتابعة:

- أدوار جديدة (تعزيز دور المديرية العامة للشؤون الثقافية، ووحدة السينما، والمعماريين في المديرية العامة للمعماريين، إلخ.)
- إعادة تفعيل الصناديق الداخلية
- إعادة التنظيم الداخلي
- إعادة تفعيل دور المؤسسات
- إنشاء اللجان / مجموعات العمل

Need to add saida /OCDE

الخطوات الأوليّة والمبادرات الداخلية القائمة

أطلقت الوزارة عدداً من المبادرات الداخلية بالتعاون مع أصحاب المصلحة في القطاع الثقافي بهدف توسيع الوصول إلى الجمهور وتعزيز جهود إنعاش القطاع

ليلة المتاحف (2025)

بعد ست سنوات من غيابها، زار أكثر من 28 ألف شخص مختلف متاحف لبنان مجاناً لليلة واحدة

24 ساعة من التراث (2026)

تركيز خاص على تراث لبنان، حيث أتيحت زيارة أكثر من 22 موقعاً تراثياً مجاناً إلى جانب إقامة أنشطة خاصة فيها

أسبوع السينما (2025)

إطلاق أسبوع السينما: عرض أفلام من التراث السينمائي اللبناني مجاناً في جميع أنحاء لبنان، من خلال تقديم 11 عرضاً حضرها أكثر من 2,500 مشاهد بالمجمل

ربيع الموسيقى 2026

تنظيم سلسلة من الحفلات على المستوى الوطني لمدة أربعة أيام، بهدف الترويج للفنانين الصاعدين، والتشجيع على حضور الفعاليات الموسيقية

معرض الكتاب للأطفال 2026

إطلاق معرض الكتاب للأطفال في المكتبة الوطنية في الصنائع، لتمكين الناشرين المحليين وربطهم بأكثر من 700 زائر في ذلك اليوم

المحافل الثقافية (2025 / 2026)

طاولات مستديرة ومؤتمرات ومبادرات تتماشى مع أبرز المناسبات الاحتفالية الوطنية والدولية (مثلاً: عيد الاستقلال، واليوم العالمي لحقوق الإنسان)

بالإضافة إلى العديد من المبادرات الأخرى!

الخطوات التالية

إن هذه الاستراتيجية ليست النهاية، بل هي نقطة انطلاق توفّر إطاراً عاماً مشتركاً يتيح وضوحاً أكبر وانسجاماً أفضل، ويرسم رؤية وتوجّهات قطاع أثبت لفترة طويلة حيويته، غالباً في ظل غياب دعم حكومي منظّم. تستند هذه الاستراتيجية إلى الواقع المؤسسي والمالي والبشري في لبنان، وتسعى إلى التطور على ضوء تحسّن الظروف وبناء القدرات وإبرام الشراكات مستقبلاً.

وفي هذا الإطار، فإن تحقيق القيمة القصوى من هذه الاستراتيجية سيعتمد على المشاركة الجماعية في تنفيذها ومتابعتها، فتحقيق الأثر يعتمد على التعاون المستمر بين المؤسسات الحكومية، والعاملين في القطاع الثقافي، والمجتمع المدني، والهيئات المحلية، والشركاء من القطاع الخاص، والحلفاء الدوليين. أما التحدي الماثل أمامنا فيتعلق بالمرحلة القادمة: المشاركة الجماعية في مرحلة التنفيذ، والتسلسل المدروس، والتنسيق المتواصل.

تتقدّم وزارة الثقافة بجزيل الشكر إلى جميع أولئك الذين ساهموا في هذا العمل من فنانين وممارسين ومؤسسات وخبراء وشركاء، إذ ساهمت خبراتهم ومرونتهم والتزامهم في تشكيل جوهر وروح هذه الاستراتيجية، وستبقى مشاركتهم المستمرة ضرورية مع انتقال العمل من وضع الإطار إلى التنفيذ.

© وزارة الثقافة – لبنان، 2026
جميع الحقوق محفوظة. تم إعداد هذه الوثيقة لأغراض إعلامية ولغايات السياسة العامة فقط. لا يجوز استنساخ أي جزءٍ منها أو توزيعها أو تعديلها بأي وسيلة كانت دون الحصول مسبقاً على موافقة خطية من وزارة الثقافة، ما لم يُنصّ على خلاف ذلك.